

جمعية الأمانة

تنمية شركات القروض الصغرى بالمغرب

ألبيرتو كاربيرو

جامعة تورين



IPEG: ألبيرتو كاربيرو

المؤلف جد ممتن لكل من: المصطفى أزلماض، الباحث المساعد بمعهد التحليل الاقتصادي والدراسات المستقبلية (IEAPS) بجامعة الأخوين لمساهمته القيمة في إنجاز هذا العمل، السيد المهدي زنيبر (المكلف بمهمة بجمعية الأمانة) للوقت الذي خصصه وللمعلومات التي أفاد بها خلال المقابلة؛ والأستاذ أحمد الدريوشي، أستاذ الدراسات الاقتصادية وعميد معهد التحليل الاقتصادي والدراسات المستقبلية بجامعة الأخوين لما أبان عنه من حكمة وطيبة خلال المدة التي قضيناها بجامعة الأخوين؛ والأستاذ سرجيو برتلاني، منسق مشروع "القروض الصغرى بالجامعة" بجامعة تورين لثقتة التي أبان عنها بإعطائي هذه الفرصة؛ برنامج تومبيس ميذا للإتحاد الأوربي لما قدمه من دعم مالي؛ الدكتور كورسيمران بايندر للمساعدته التي قدمها لنا وللصبر الذي أبان عنه؛ والدكتورين ماركو إليا وإليونورا إيسايا لنصائحهما القيمة.

المحتويات

4	تقديم
5	محيط التمويل الأصغر بالمغرب
8	تقييم قطاع القروض الصغرى بالمغرب
10	تقديم جمعية الأمانة
10	السياق التاريخي
10	البنية التنظيمية
11	المنتجات والخدمات
15	الوصول إلى الزبناء
20	الاستدامة المالية
21	الاكتفاء الذاتي المالي الخاص بالتشغيل
21	الحقبة الجارية/ القروض الجارية
21	حقبة المخاطر
22	معدل خسارة القروض
22	متوسط معدل الأداء – نسبة المدفوعات المتأخرة
22	معامل النفقات الخاصة بالمستخدمين
23	تكاليف التشغيل الخاصة بكل وحدة
23	التكلفة لكل مقترض
23	عائد الأموال الذاتية (ROE - AROE)
23	عائد الأصول (ROA - AROA)
24	عائد الحقبة
25	أسعار الفائدة
26	الإطار رقم 1: القروض الجماعية
27	الإطار رقم 2: القروض الفردية
28	مؤشر الاعتماد على المعونات
31	بنية التمويل والإطار القانوني
35	معيير المقارنة
37	الاستراتيجية والآفاق
38	الآثار على الزبناء
40	المراجع

تقديم

يعرف قطاع التمويل الأصغر في المغرب دينامية كبيرة، فهو يسهم ليس فقط في التنمية الشاملة للبلد بل أيضا في رفاه عدد من مكونات المجتمع المهمشة. وقد أظهرت الدراسات أن عدد شركات القروض الصغرى في المغرب بلغ سنة 2004 حوالي 1.200.00 شركة، تمثل الأغلبية المطلقة وتشكل المصدر الأساسي لفرص العمل بالنسبة للطبقات الفقيرة.

ظهرت أنشطة التمويل الأصغر في المغرب منذ بداية التسعينات من القرن الماضي لتمويل المقاولات الصغرى ولخدمة الجماعات السكانية التي لا يحق لها الاستفادة من خدمات القطاع البنكي التقليدي. في سنة 1993 منحت الجمعية المغربية للتضامن والتنمية، وهي منظمة مغربية غير حكومية، أول قرض لسيدة من أجل بدء مقاوله جديدة. مع نهاية التسعينات من القرن الماضي، ظهرت إلى الوجود عدد من مؤسسات التمويل الأصغر فساهمت في تنمية ودينامية القطاع. وفي سنة 1997، سمح برنامج "ميكرو ستارت" الذي دعمه برنامج الأمم المتحدة للتنمية من أجل تنمية قطاع التمويل الأصغر بالمغرب بظهور وتمويل مؤسسات أخرى للتمويل الأصغر. وفي سنة 2000، دعم صندوق الحسن الثاني القطاع بتقديمه لمعونة بلغت قيمتها 10 ملايين يورو. وسمحت هذه المساهمة المالية بالرفع من عدد وقيمة القروض الممنوحة.

تعد جمعية الأمانة أكبر مؤسسة للتمويل الأصغر بالمغرب من حيث حقيبة القروض الجارية، فيما تأتي في المرتبة الثانية بعد مؤسسة زاكورا من حيث عدد الزبناء. والجمعية مؤسسة ذات نفع عام تمنح قروضا صغرى وتدريبات مناسبة وخدمات الاستشارة للمقاولات الصغرى والمقاولين الذين يعملون في قطاع الصناعة التقليدية والتجارة والذين لا يمكنهم الاستفادة من أنظمة التمويل التقليدية. تأسست الجمعية سنة 1997 بمساعدة تقنية من المنظمة الأمريكية ذات النفع العام "فيتا" ومن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وبدعم من الحكومة المغربية. وتنشط الجمعية في غالبية التراب المغربي، فيما يستفيد من خدماتها أزيد من 160 ألف مقترض تتشكل أغليبتهم من جماعات التضامن بمبلغ إجمالي يصل إلى 36.5 مليون يورو. وما يميز الأمانة هو أن تواجدها لا يقتصر على المناطق الحضرية التي تعرف حضورا لمؤسسات التمويل الأصغر، بل يتعداه إلى المناطق القروية التي لا تستفيد من خدمات التمويل الأصغر بما فيه الكفاية. ويبين كبر حقيبة القروض الجارية للجمعية وفتحها لعدد من الفروع المحلية (134 فرع جديد سنة 2004) قدرة الأمانة على الحفاظ إن لم نقل الرفع من حصتها من السوق في محيط تطغى عليه المنافسة.

بامتلاكها لأول حقيبة قروض وثاني أكبر عدد من المقترضين النشطين، تعد الأمانة رائدة قطاع التمويل الأصغر بالمغرب. وقد تمكنت من تحقيق أداء مالي إيجابي جيد، وتمكنت من الوصول إلى أكبر عدد من المقترضين في الوقت الذي تمارس فيه تأثيرا اقتصاديا واجتماعيا إيجابيا جيدا على زبنائها. فضلا عن ذلك، حصلت الجمعية على الرتبة الأولى حسب تصنيف "بلانيت فاينانس" في فبراير 2005. وفي الوقت الذي تحافظ فيه على نمو حقيبة قروضها خلال الفترة الممتدة بين 1997 و2004، كما حافظت الجمعية على حقيبة ذات جودة عالية وأبانت فيه عن سلوكات مالية جيدة. تقاسم الأرباح الناتجة عن اقتصادات السلم مع زبنائها عبر تخفيض أسعار الفوائد مثال على ذلك.

تقدم هذه الدراسة جمعية الأمانة باعتبارها أكبر مؤسسة للتمويل الأصغر بالمغرب وتحلل مدى وصولها إلى العموم، وأدائها واستمرارها الماليين ومدى تأثيرها. ويعتمد هذا التحليل على المعطيات التي تم تحصيلها من جمعية الأمانة بعد القيام بدراسة وبزيارة ميدانية. وقبل الشروع في التحليل، من الضروري إعطاء نبذة عن قطاع التمويل الأصغر وعن المحيط الاقتصادي الكلي في المغرب من أجل تكوين فكرة عن السياق الذي تشتغل فيه جمعية الأمانة.

محيط التمويل الأصغر في المغرب

يقع المغرب في أقصى شمال القارة الإفريقية ويتمتع بموقع إستراتيجي إذ يعتبر البوابة المؤدية إلى أوروبا. ويوفر المحيط السياسي والاقتصادي المغربي مناخا مناسباً، فيما يضمن النظام الملكي استمرارية الاستقرار السياسي ويشجع جميع المبادرات بما فيها الأنشطة المقاولاتية ومبادرات التمويل الأصغر، مما ينقص من المخاطرة القطرية ويشجع مبادرات الاستثمار.

تكشف المؤشرات الاقتصادية المغربية عن معدلات نمو ضعيفة وغير مستقرة. فالناتج الداخلي الخام للفرد شهد أسوأ معدل نمو خلال العشرين سنة الماضية (1.5%). ويهيمن القطاع الخاص الذي يعرف نمواً متزايداً في السياق المغربي على بنية الاقتصاد (53%)، فيما تحتل الصناعة المرتبة الثانية بحصة تبلغ حوالي 30%. أما قطاع الفلاحة فما زال يساهم بنسبة متوسطة في الاقتصاد الوطني (18% سنة 2003)، إلا أن تركيز معظم الأراضي الزراعية في المناطق الجافة وعدم انتظام التساقطات وحضور عامل الجفاف يؤثر على إنتاجية الفلاحة المغربية.

المؤشرات الاقتصادية الأساسية في المغرب		
2003	2002	2003-1993
المعدلات الاقتصادية والاتجاهات طويلة الأمد		
5.5	3.2	3.2
الناتج الداخلي الخام (معدل النمو السنوي)		
3.8	1.6	1.5
الناتج الداخلي الخام للفرد (معدل النمو السنوي)		
بنية الاقتصاد (النسبة المئوية من ن.د.خ)		
18.3	16.1	14.7
الفلاحة		
29.7	30.3	32.3
الصناعة		
16.4	16.8	18.0
التصنيع		
52.4	53.6	53.0
الخدمات		

المصدر: موقع البنك العالمي على الأنترنت (معطيات سنة 2003).

تكشف المؤشرات الاجتماعية والتنمية عن وجود سوء في توزيع الموارد وعن عجز كبير في متغيرات التنمية البشرية مما يؤدي إلى انتشار الفقر على نطاق واسع. وتبين الإحصائيات أن 19 بالمائة من سكان المغرب يعيشون تحت خط الفقر سنة 2003، لكن عندما يتعلق الأمر بالفقر البشري، ترتفع النسبة لتبلغ 48 بالمائة في نفس السنة. والواقع أن الوضعية الاقتصادية تبين أن الفروقات بين مختلف مكونات المجتمع ارتفعت بشكل كبير خلال العشرين سنة الماضية. بلغ عدد سكان المغرب 30 مليون نسمة سنة 2004 مع معدل نمو سنوي يبلغ % 1.6 خلال الفترة الممتدة بين 1994 و2004 (الإحصاء العام للسكان لسنة 2004). وبلغ الدخل الوطني الإجمالي 1320 دولار سنة 2003، إلا أن معدل النمو السنوي لم يتجاوز % 2 في الفترة 1993-2003. والنتيجة هي أن البنك العالمي صنف المغرب ضمن خانة الدول ذات أضعف دخل متوسط.

وصنف برنامج الأمم المتحدة للتنمية المغرب في المرتبة 125 من حيث مؤشر التنمية الإنسانية. ويظهر هذا أن المغرب ما يزال متأخراً في ميدان محاربة الأمية (49 بالمائة من الساكنة) وتخفيض حدة الفقر (20 بالمائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر بدخل يومي لا يتجاوز دولاراً واحداً)، والنقص من حدة البطالة (24 بالمائة في الوسط الحضري).

لمحة عن المغرب سنة 2003			
المغرب	شمال إفريقيا والشرق الأوسط	البلدان ذات متوسط الدخل المنخفض	عامة
30.1	312	2655	السكان (بالمليون)
1320	2210	1480	إجمالي الدخل الوطني الفردي (بالدولار)
39.7	689	3934	إجمالي الدخل الوطني (بمليارات الدولارات)
متوسط النمو السنوي 2003-1997			
1.6	1.9	0.9	السكان %
2.5	2.9	1.2	القوى العاملة %
آخر التقديرات (2003-1997)			
19	*	*	الفقر (% السكان تحت خط الفقر الوطني)
57	58	50	السكان الحضرية (% من مجموع السكان)
68	69	69	أمد الحياة عند الولادة (السنوات)
39	44	32	وفيات الأطفال (من كل 1000 ولادة)
9	*	11	سوء التغذية عند الأطفال (% الأطفال تحت
80	88	81	التزود بالماء الصالح للشرب (% من
49	31	10	الأمية (% من السكان من 15 سنة فما فوق)
107	96	112	إجمالي التمدرس (% من الأطفال في سن
المصدر: موقع البنك العالمي على الانترنت (معطيات سنة 2003)			

ويظهر التفاوت الحاصل بين الذكور والإناث كلما تم الفصل بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات الاجتماعية. فأمد الحياة عند الولادة لدى الذكور يتجاوز بأربع سنوات نظيره لدى الإناث. أما نسب التعلم والتمدرس لدى الإناث البالغات فلا تزال محدودة بالرغم من الجهود الأخيرة من أجل تعميم التمدرس لدى الفتيات القرويات وتوفير دروس محو الأمية للنساء.

الفروقات بين الجنسين في المغرب 2002		
الذكور	الإناث	
70.3	66.6	أمد الحياة عند الولادة (السنوات)
63.3	38.3	معدل التمدرس لدى الكبار (% من السكان من 15 سنة فما فوق)
61.0	52.0	إجمالي معدل التسجيل في الابتدائي والثانوي والقطاع الثالث %
5354.0	2153.0	تقدير الدخل (دولار أمريكي)
المصدر: تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2004		

ما تزال مشاركة النساء في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية محدودة بالرغم من التغييرات الأخيرة. في الانتخابات التشريعية لسنة 2002، خصص المغرب نسبة من المقاعد للنساء مما رفع من عدد المناصب التي تحتلها النساء في البرلمان من 2 سنة 1997 إلى 35 سنة 2002. أما حصة النساء من الوظائف المهنية والتقنية ولوج الإناث للأوساط الإدارية فقد ارتفعت بشكل طفيف، غير أنها ما تزال محدودة. كل هذه العوامل ساهمت في ارتفاع قيمة مقياس تمكين الإناث من 0.302 سنة 1995 إلى 0.421 سنة 2002.

مقياس تمكين النساء في المغرب		
2002	1997	1995
10.7	0.7	0.7
26.3	25.6	25.6
32.8	31.3	31.3
0.421	0.301	0.302
<p>المصدر: تقارير التنمية الإنسانية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية</p> <p>* أحمد دريوشي، المصطفى أزلاماض، مقياس تمكين المرأة لسنة 2002 بالمغرب، جامعة الأخوين بإفران، المغرب، سبتمبر 2002.</p>		

تظهر المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والنوعية تفاوتاً كبيراً في توزيع الموارد مما أدى إلى تفاقم ظروف الفقر وإلى تفاوت بين الجنسين نتج عنه إقصاء النساء من الحياة الاقتصادية والسياسية. ويعني هذا أن حجم طبقات المجتمع المهمشة (النساء والفقراء) كبير للغاية. من هنا، يشكل قطاع التمويل الأصغر فرصة قيمة من أجل إعادة إدماج هذه الفئات في المجتمع. ورغم أن التقليد المقاولاتي من أهم ميزات الثقافة المغربية، إلا أن صغار المقاولين تعوزهم الموارد خاصة من أجل تمويل مشاريعهم. تشتغل الجماعات المهمشة في المناطق الحضرية في قطاعي الخدمات والبناء بالأساس، فيما تشغل الأنشطة غير الرسمية الأقل إنتاجية والمرتبطة بالفلاحة غالبية السكان في المناطق القروية.

تقييم قطاع التمويل الأصغر بالمغرب

يبين تطور قطاع التمويل الأصغر في المغرب قطاعا متطورا ومنظما عرف بنجاحه على الصعيد العالمي. يضم القطاع في المغرب 12 جمعية مرخصة (وواحدة ما زالت في طور الانطلاق). تهيمن ثلاث من مؤسسات التمويل الأصغر هذه على 85 بالمائة من السوق. ويبلغ إجمالي عدد الزبناء النشطين 460 ألف زبون فيما تبلغ مجموع قيمة حقيبة القروض 90 مليون دولار أمريكي (1 دولار يعادل 9 دراهم مغربية). وتجتمع هذه الجمعيات كلها في إطار الفيدرالية الوطنية لمؤسسات التمويل الأصغر. كما يستفيد القطاع كذلك من وضوح الإطار القانوني بحيث يبقى تحت مراقبة السلطات المعنية. فضلا عن الإطار القانوني، فإن كل مؤسسات التمويل الأصغر في المغرب تخضع لعملية المحاسبة بل إن بعضها تخضع لتصنيف المؤسسات الدولية المختصة. وكما يتضح من دراسات أجريت مؤخرا على قطاع التمويل الأصغر في المغرب فإن مؤسسات التمويل الأصغر لها تأثير إيجابي كبير على السكان الذين يستفيدون من خدماتها. وحتى الوقت الحاضر لا تمنح سوى القروض الجماعية ذات المبالغ الصغيرة. أما القروض الفردية فقد ظهرت مؤخرا للمساهمة في تحسين مستوى عيش السكان.

يبين الجدول التالي بعض المتغيرات المرتبطة بقطاع التمويل الأصغر.

التمويل الأصغر في المغرب			
نسبة التغيير %	دجنبر 2004	دجنبر 2003	
47	2.2 مليون	1.5 مليون	العدد التراكمي للقروض
62	5.5 مليار	3.4 مليار	المبلغ التراكمي للقروض بالدرهم
53	460.000	300.000	الزبناء النشطون
4 -	72%	75%	حصة النساء
64	890 مليون	540 مليون	القروض الجارية
0	99%	99.70%	سعر الأداء
80	1800	1000	الموظفون الدائمون
المصدر: الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى، فبراير 2005			

ظهرت أولى شركات التمويل الأصغر في أواسط التسعينيات. وفي سنة 1993 منحت أول مؤسسة مغربية غير حكومية لسيدة قرضا من أجل الشروع في مشروع جديد. وفي أواخر التسعينيات من القرن الماضي ظهرت إلى الوجود مجموعة أخرى من مؤسسات القروض الصغرى فساهمت في تنمية قطاع القروض الصغرى بالمغرب. في سنة 1997 سمح تطبيق برنامج مايكروستارت (الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة للتنمية من أجل تنمية قطاع التمويل الأصغر في المغرب) بميلاد وتمويل مؤسسات جديدة للتمويل الأصغر. وفي سنة 2000 دعم صندوق الحسن الثاني هذا القطاع بتقديمه منحة قيمتها 10 ملايين يورو. وسمحت هذه المساهمة في الرفع من عدد ومبالغ القروض الممنوحة. وتبرز التقديرات أن عدد مؤسسات التمويل الأصغر ارتفع من 500.000 إلى 1.200.000 مؤسسة بعد الدعم التقني والمالي الذي استفاد منه المشروع. ورغم أن قطاع التمويل الأصغر في المغرب ما زال قفيا، إلا أنه بلغ نسبة من النضج (نسب أداء ممتازة: 99% في أغلب الحالات).

تم التصويت سنة 1999 لصالح القانون رقم 97\18 المتعلق بالتمويل الأصغر من أجل تعزيز القواعد والقوانين الخاصة بالقطاع. وفي فبراير من سنة 2000 قامت وزارة المالية المغربية بالموافقة وتطبيق القانون المتعلق بمنح رخص مؤسسات التمويل الأصغر. ينص القانون على أن مؤسسات التمويل الأصغر يمكنها منح القروض فيما لا يحق لها جمع الودائع. نقطة أخرى يركز عليها القانون هي استمرارية مؤسسات التمويل الأصغر. هكذا يتعين على كل مؤسسة تعويض المنح الأولية بالأسمال الناتج بالأساس

عن ممارسة نشاطها. وفي حال عدم امتثالها لهذه القواعد يتم إلغاء الرخصة وتحويل رأسمالها إلى شركة أخرى.

أهم ثلاث مؤسسات التمويل الأصغر هي: الأمانة ومؤسسة زاكورة ومؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى. وتلعب مؤسسات التمويل الأصغر الأخرى دورا حيويا في تنمية قطاع التمويل الأصغر بالمغرب. وتتلقى هذه المؤسسات دعما قانونيا وماليا وتقنيا من الحكومة، ولها مكاتب جهوية تتركز بالأساس في المناطق القروية لها أهداف مختلفة (مشاريع صغيرة في ميدان التجهيز والتربية والصناعة والفلاحة وباقي الأنشطة صغيرة المستوى).

قامت دراسة التأثير التي أجرتها بلانيت فاينانس في فبراير 1995 بتقييم الحاجيات من حيث شركات التمويل الأصغر في المغرب. 80 بالمائة من ساكنة المغرب (حوالي 4 ملايين زبون) لا يمكنهم الاستفادة من خدمات التمويل. هذه الشرائح من المجتمع المغربي تتكون من الفقراء وسكان المناطق القروية. لو أخذنا على سبيل المثال مبلغ 500 دولار كمتوسط لكل قرض فسيكون من اللازم توفير مبلغ 2 مليار دولار في السنوات القادمة. وهذا يعني كذلك أن قطاع التمويل الأصغر في المغرب محكوم بضرورة تنويع وملاءمة خدماته لحاجيات الزبناء.

إن اعتبار قطاع التمويل الأصغر في المغرب نموذجا ناجحا يعود بالأساس إلى الإطار القانوني الذي ينظمه. فجميع مؤسسات التمويل الأصغر في المغرب تعتبر منظمات ذات نفع عام موجهة لخدمة الأنشطة المذرة للدخل فقط. تقوم الحكومة المغربية بإعطاء الرخص لشركات التمويل الأصغر من أجل مزاولة أنشطتها وتخصص لها حوافز مالية وتقنية وضريبية من أجل دعم القطاع. والهدف من هذه المبادرات هو تعزيز قدرة مؤسسات التمويل الأصغر وضمان استمرارية الاستفادة من خدمات التمويل والتكوين التقني والدعم المؤسسي.

أهم ممول هي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) متبوعة بصندوق الحسن الثاني وبرنامج مايكروستارت لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. تتلقى أكثر المؤسسات نشاطا غالبية التمويل لأنها تستهدف الزبناء المطلوبين ولها القدرة المؤسسية لاستيعاب الأموال المذكورة. تدفع مصادر التمويل الدولية مؤسسات التمويل الأصغر لأن تكون أكثر نشاطا في المناطق القروية. وتتمثل الإعانة التقنية في المساعدة على تطوير وتسيير مؤسسات التمويل الأصغر (ورشات التكوين في ميادين التمويل الأصغر الرئيسية والاستشارات الفردية والتحليل). وهكذا فقد تلقت جمعية الأمانة مساعدة تقنية بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فيما تلقت زاكورة مساعدة تقنية بدعم مشابه من الاتحاد الأوروبي. أما جمعية ATIL فقد تلقت مساعدة تقنية بدعم مالي من APS الإيطالية. كما قام برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتوفير مساعدة تقنية لمؤسسات التمويل الأصغر.

رغم أن قطاع التمويل الأصغر في المغرب ينظر إليه على الصعيد العالمي كنموذج ناجح، إلا أنه ما يزال يواجه عددا من التحديات. فهذه المؤسسات تحتاج لتوسيع نطاق تغطيتها ليشمل النساء والرجال ممن هم في حاجة ماسة إلى التمويل الأصغر. كما أنها تحتاج أن تستهدف الطبقات الفقيرة (السكان الذين هم بحاجة إلى 100 دولار من أجل الشروع في أنشطة تضمن لهم لقمة العيش). ومن التحديات الأخرى التي تواجه القطاع في المغرب تقديم قروض بأقل أسعار فائدة ممكنة وضمان أدائها في الأجل المحددة. كما يتعين على مؤسسات التمويل الأصغر تتبع استعمال القروض من طرف الزبناء من أجل ضمان استمرارية مشاريعها وأنشطتها. والتحدي الأخير يرتبط بأفاق مؤسسات التمويل الأصغر في المغرب التي هي مطالبة بأن تكون ذات حجم أكبر وقادرة على الاستمرار وتتمتع بتسيير جيد وأن يكون لها تأثير كبير على زبنائها.

تقديم جمعية الأمانة

الأمانة منظمة ذات نفع عام تقدم قروضا وخدمات للمقاولات الصغرى في المغرب. وتتمثل مهمتها في "تنمية الشركات الصغرى بتقديم القروض والخدمات المرتبطة بها".

السياق التاريخي:

أنشئت جمعية الأمانة في 13 فبراير من سنة 1997 بمعونة فنية من المنظمة الأمريكية غير الحكومية "فيتا" (المتطوعون في المساعدة التقنية) وبدعم مالي من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والحكومة المغربية. والأمانة مؤسسة ذات نفع عام تقوم بتقديم القروض صغرى والتكوين المناسب وخدمات النصح لشركات التجارة والصناعة التقليدية الصغرى وللمقاولين الصغار الذين لا يمكنهم الاستفادة من أنظمة التمويل التقليدية. للأمانة فروع في أغلب مدن المغرب وتمنح ما يزيد عن 160 ألف قرض قائم، غالبيتها الكبرى مخصصة لجماعات التضامن بحقية قروض جارية بلغت في شهر ديسمبر من سنة 2004 ستون مليون يورو (700 مليون درهم مغربي).

عرفت الأمانة منذ بدايتها نموا مهما من حيث حجم وجودة خدماتها، فقد ارتفع حجم الزبناء النشطين (المقترضين) من 1495 سنة 1997 إلى 101.610 زبون سنة 2003 ثم إلى 168.000 سنة 2004، فيما ارتفع إجمالي مبلغ الحقيبة من 3.2 مليون درهم سنة 1997 إلى 406 مليون درهم سنة 2004. وفي مارس من سنة 2000 اعتمدت وزارة المالية جمعية الأمانة كجمعية للتمويل الأصغر قبل أن تحصل على استقلالية مالية تامة سنة 2002.

البنية التنظيمية

تتميز البنية التنظيمية لجمعية الأمانة بوجود الجمع العام السنوي ومجلس الإدارة ولجنة التتبع والمدير العام.

البنية التنظيمية لجمعية الأمانة

1. الجمع العام (24 عضوا)

- ينعقد مرتين في السنة
- يحدد التوجهات العامة للأمانة
- يعين مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات

2. مجلس الإدارة (14 عضوا)

- يجتمع أربع مرات في السنة
- يصادق على الإستراتيجية والمخطط السنوي والميزانية
- يعين المحاسبين
- يرفع التقارير إلى الجمع العام السنوي
- يصادق على التزامات المؤسسة
- يعين اللجنة التنفيذية (الرئيس، نائب الرئيس، الأمين العام، وأمين المال)

• يعين المدير

3. لجنة المتابعة (7 أعضاء)

• تستقبل جميع المعلومات وتصدر الأوامر للقيام بعمليات التقييم

• تتمتع بصفة مراقب في جميع الاجتماعات

4. المدير

• يدير المؤسسة

المنتجات والخدمات

توجه الأمانة أهم خدماتها نحو الأنشطة الاقتصادية، وهي لا تمول سوى المشاريع المطلقة، ومن بين منتجاتها:

• القروض الجماعية أو المشتركة: وهي مخصصة لمجموعات من أربع أو خمس مقاولين مبتدئين يشتركون بالتضامن. وتمنح الأمانة نوعين من القروض الجماعية للمقاولين الصغار الذين يقومون باستثمارات مربحة قصيرة الأمد ويقدمون ضمانات مشتركة لأداء القرض. وتتراوح مبالغ القروض الجماعية التي تستهدف سكان المناطق الحضرية والريفية بين 1000 و 20.000 درهم (بين 90 و 1900 يورو) لفترة تمتد من ثلاثة إلى تسعة أشهر، وتؤدي بأقساط أسبوعية أو نصف شهرية. الصنف الثاني من القروض الجماعية يخص الأنشطة الفلاحية وتمنح في إطار مرحلة تجريبية قبل تعميمها. وتتراوح المبالغ الممنوحة بين 1000 و 10.000 درهم فيما تتراوح مدة السداد بين 9 و 18 شهرا. وتؤدي هذه المبالغ بأقساط شهرية أو نصف شهرية بحسب الأنشطة المعنية.

• القروض الفردية: تم إطلاق هذه القروض لفائدة الزبناء الذين نجحوا في استخدام قروضهم في إطار النظام الجماعي والزبناء الجدد الذين كانوا ضحية التأخير بسبب إكراه التضامن والذين يودون الاستثمار في تجهيز مقاولاتهم الصغرى. وقد صممت هذه القروض تبعا لكل فرد على حدة مع مبالغ مالية أكبر وأجال أطول من تلك الممنوحة في القروض الجماعية. والقروض الفردية صنفان؛ القروض الخاصة بالتجهيز والقروض المخصصة للسكن. تتراوح مبالغ قروض التجهيز بين 2000 و 20000 درهم (بين 180 و 1700 يورو) لمدة تتراوح بين 6 و 24 شهرا. أما القروض الفردية المخصصة للسكن فهي تمنح للأشخاص الراغبين في الاستثمار في تحسين أو شراء أو بناء سكنهم. وتمتد مدة هذه القروض من 6 إلى 36 شهرا فيما تتراوح مبالغها من 3000 إلى 30000 درهم.

• برنامج شمس: برنامج نموذجي يمنح قروضا من أجل اقتناء تجهيزات كهروضوئية. ويعمل هذا البرنامج على زيادة تنمية الصناعة الكهربائية في منطقة تارودانت في الجنوب المغربي.

النموذج رقم 1:

الصنف: القرض الجماعي
عدد الأقساط: 12 ، أسبوعية (أنظر الملاحظات)

المبلغ الاجمالي	الاقطاع (2 %)	رسم الطلب	المبلغ الخالص	مبلغ القسط	المبلغ المحدد للأقساط الإحدى عشرة الموالية	إجمالي الأقساط
1040.82	20.82	20.00	1000.00	91.00	87.00	1084.00
1551.02	31.02	20.00	1500.00	140.50	130.00	1570.50
2091.84	41.84	50.00	2000.00	179.00	174.00	2093.00
2602.04	52.04	50.00	2500.00	227.50	217.00	2614.50
3112.24	62.24	50.00	3000.00	264.50	261.00	3135.50
3622.45	72.45	50.00	3500.00	311.00	304.00	3655.00
4132.65	82.65	50.00	4000.00	357.50	347.00	4174.50
4642.86	92.86	50.00	4500.00	392.50	391.00	4693.50
5204.08	104.08	100.00	5000.00	437.00	434.00	5211.00
5714.29	114.29	100.00	5500.00	481.00	477.00	5728.00
6224.49	124.49	100.00	6000.00	524.50	520.00	6244.50
6734.69	134.69	100.00	6500.00	567.00	563.00	6760.00
7244.90	144.90	100.00	7000.00	609.00	606.00	7275.00
8265.31	165.31	100.00	8000.00	702.00	692.00	8314.00
9336.73	186.73	150.00	9000.00	784.50	779.00	9353.50
10357.14	207.14	150.00	10000.00	867.00	866.00	10393.00

ملاحظات: يحل أجل استحقاق أول قسط بعد انقضاء أسبوعين.
الاقطاع (2%) شكل من أشكال التغطية في حالة الوفاة أو العجز.
يطبق رسم الطلب على المبلغ الخام. يحدد أقصى مبلغ القرض الأول في حدود مبلغ 4000 درهم.

النموذج رقم 2

الصنف: القرض الفردي

عدد الأقساط: 6، مرتين في الأسبوع (أنظر الملاحظات)

المبلغ الخام	الاقطاع (2 %)	رسم الطلب	المبلغ الخالص	مبلغ القسط	المبلغ المحدد للأقساط الإحدى عشرة المئوية	إجمالي الأقساط
2107.14	42.14	65.00	2000.00	357.00	351.00	2112.00
3127.55	62.55	65.00	3000.00	528.00	527.00	3163.00
4183.67	83.67	100.00	4000.00	705.00	701.00	4210.00
5204.08	104.09	100.00	5000.00	879.00	875.00	5254.00
6275.51	125.51	150.00	6000.00	1049.00	1049.00	6294.00
7295.92	145.92	150.00	7000.00	1225.50	1221.00	7330.50
8316.33	166.33	150.00	8000.00	1398.00	1395.00	8378.00
9336.73	186.73	150.00	9000.00	1575.00	1570.00	9425.00
10357.14	207.14	150.00	10000.00	1747.00	1745.00	10472.50
11377.55	227.55	150.00	11000.00	1924.50	1919.00	11519.50
12397.96	247.96	150.00	12000.00	2097.00	2094.00	12567.00
13418.37	268.37	150.00	13000.00	2269.00	2269.00	13614.00
14438.78	288.78	150.00	14000.00	2446.00	2443.00	14661.00
15459.18	309.18	150.00	15000.00	2618.50	2618.00	15708.50
16479.59	329.59	150.00	16000.00	2795.50	2792.00	16755.50
17500.00	350.00	150.00	17000.00	2968.50	2967.00	17803.50
18520.41	370.11	150.00	18000.00	3145.50	3141.00	18850.50
19540.82	390.82	150.00	19000.00	3317.50	3315.00	19897.50
20561.22	411.22	150.00	20000.00	3494.50	3490.00	20944.50

ملاحظات: يحل أجل استحقاق أول قسط بعد انقضاء أربع أسابيع.
الاقطاع (2%) شكل من أشكال التغطية في حالة الوفاة أو العجز.
يطبق رسم الطلب على المبلغ الخام.

فضلا عن ذلك، تمنح جمعية الأمانة خدمات غير مالية للمساعدة على تطوير المهارات في مجال المقاولات الصغرى:

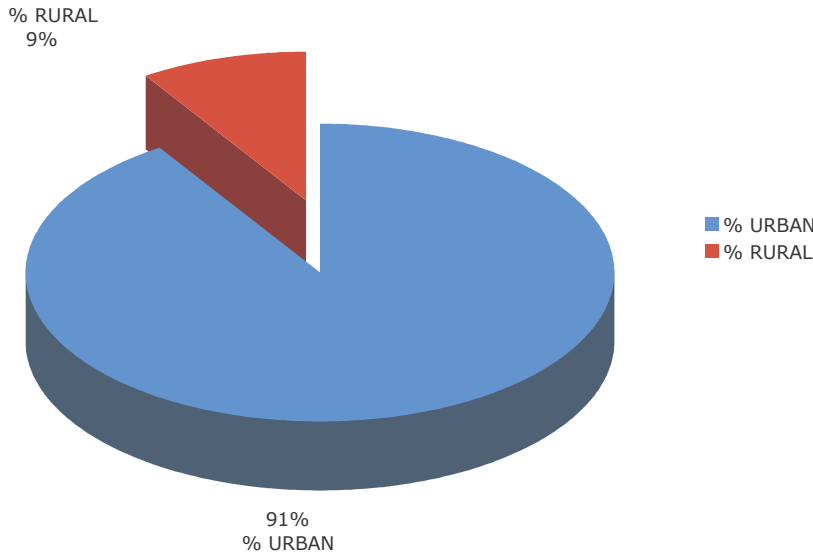
- برنامج "التكوين الجديد" الذي يهتم بتدريس مهارات تسيير المقاولات باستعمال وسائل سمعية بصرية وبمشاركة فعالة من الزبناء.
- تدير الأمانة مشروعاً آخر هو "برنامج الشمال لدعم المقاولات الصغرى" (PNAM) الذي يعمل من خلاله مسؤولو القروض جنبا إلى جنب مع الزبناء لمساعدتهم على إعداد خطط فردية وتسويق منتجاتهم. تم إعداد هذا البرنامج بشراكة مع منطمتين إسبانييتين غير حكوميتين هما CODESPA و CIDEAL وهو الآن قيد الاختبار في مدن طنجة وتطوان شمال المغرب.
- قامت الأمانة بشراكة مع شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية "سنابل" بإعطاء دروس في التحليل المالي لما يزيد عن 70 مشاركا في كل من مصر واليمن والمغرب؛ وهي تعمل الآن من أجل تنظيم دروس إضافية في كل من لبنان والأردن وفلسطين وتونس.

الوصول إلى الزبناء

أدى إنشاء الأمانة إلى انتشار التعاون والمنافسة السليمة بين مؤسسات التمويل الأصغر في المغرب. ونتج عن نمو المنافسة ارتفاع الحرفية في القطاع. وتعمل الأمانة جاهدة من أجل تحقيق السبق على منافسيها وذلك بالبروز كرائدة في القطاع بين نظيراتها من مؤسسات التمويل الأصغر في المغرب. فمثلا تبقى الأمانة أول مؤسسة مغربية للتمويل الأصغر يتم إدراجها ضمن نشرة النظام البنكي الأصغر وتصنيفها من قبل السلطة المستقلة "بلانيت فاينانس A". فضلا عن ذلك، تبقى الأمانة أول مؤسسة للتمويل الأصغر في المغرب تؤسس وتسهر على صيانة موقع إلكتروني إخباري وتجري تحاليل منتظمة للسوق. ومن بين التحديات التي تواجه الأمانة نذكر تلبية طلبات زبائنها والتخطيط الاستراتيجي وملاءمة منتجاتها لحاجيات الزبناء وتعبئة أموالها.

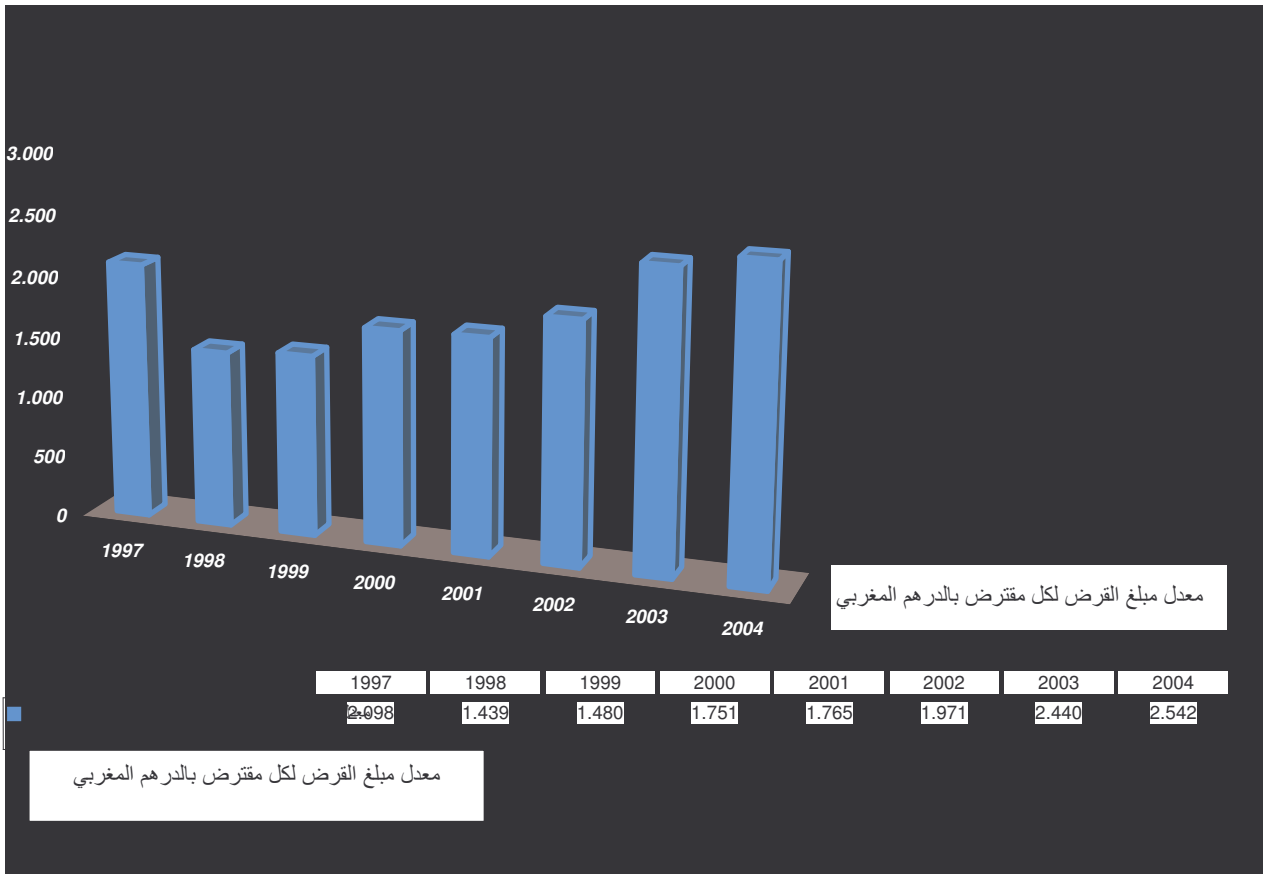
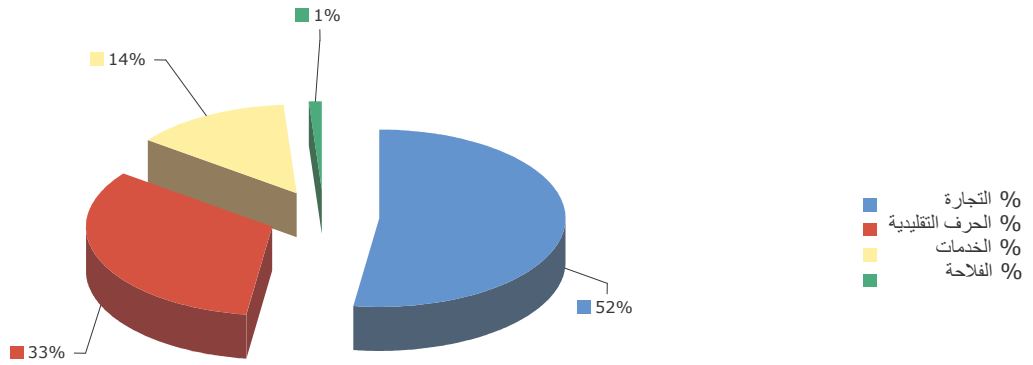
في نهاية سنة 2004 بلغ حجم حقبة القروض الجارية للأمانة حوالي 406 مليون درهم فيما بلغ معدل القروض الجارية 2542 درهم مغربي (215 يورو). تتواجد الأمانة حاليا في المراكز الحضرية وفي المناطق الريفية عبر شبكة محوسبة ومركزية تضم 260 فرعا في 74 مدينة و 8 دواوير قروية. وتشغل المنظمة 696 أجيورا بينهم 572 وكيل و 12 منسقا جهويا و 101 إطارا مستخدما.

الامتداد الحضري والقرروي سنة 2004

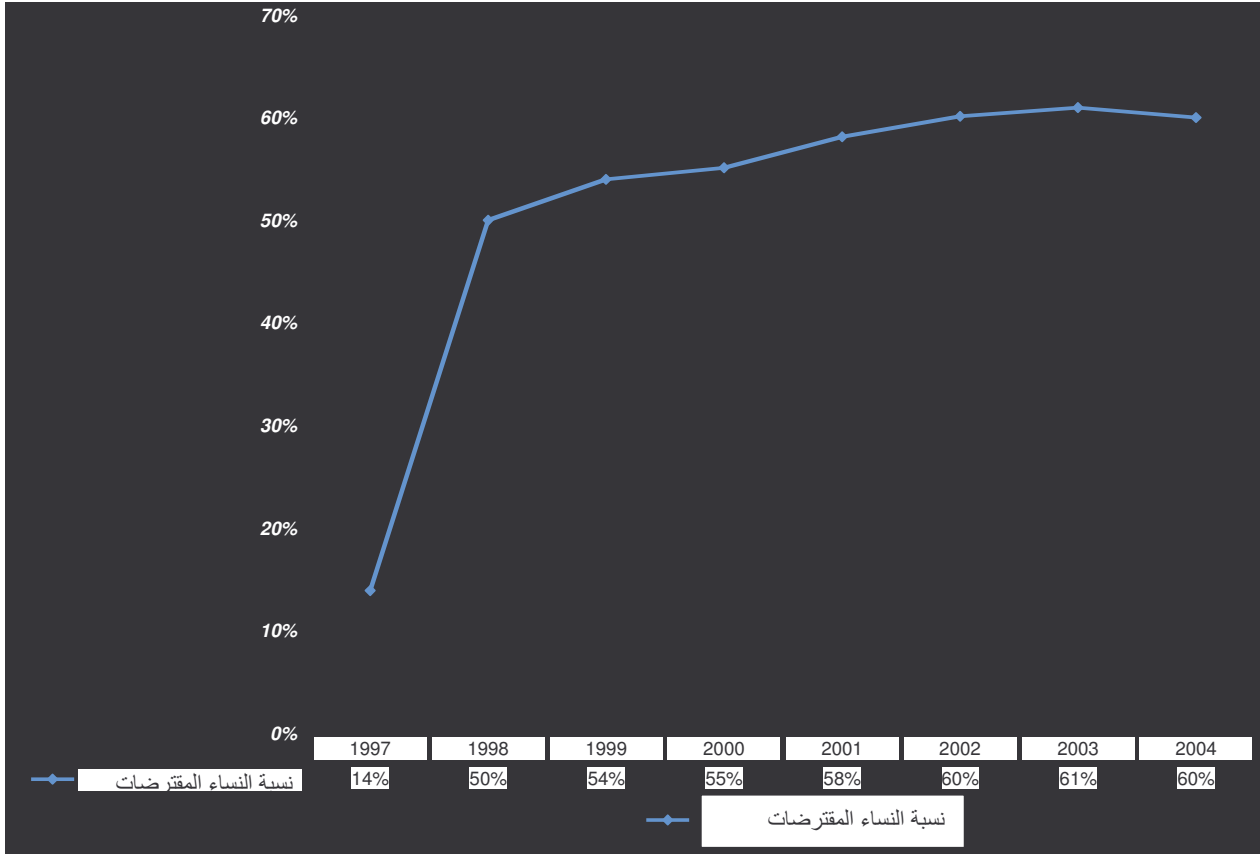


يتشكل زبناء المؤسسة من رجال ونساء من طبقات فقيرة يعملون في المدن العتيقة أو في ضواحي المدن الكبرى في المغرب. والأمانة لا تستهدف قطاعا بعينه، فزبناؤها يشتغلون فيما يزيد عن 160 نشاطا، مع نسبة 52 بالمائة في قطاع التجارة و 33.5 بالمائة في قطاع الصناعة التقليدية و 14 بالمائة في قطاع الخدمات. ويبقى قطاع التجارة بالتفصيل أكثر الأنشطة انتشارا بين الزبناء الذكور والخياطة والتطريز أكثر الأنشطة المشغلة للنساء اللواتي يعمل أغلبهن في البيت.

نسبة وصول القطاع إلى الزبناء (2004)



يبقى قطاع التمويل الأصغر المغربي فريدا من نوعه في منطقة شمال إفريقيا لتوجهه نحو خدمة النساء بالخصوص. وتخدم الأمانة 60 بالمائة من مجمل السوق (2004) فيما يضل هدفها المعلن تقديم خدمات مالية للنساء المعوزات. ونظرا لكون النساء هن من أفقر مكونات المجتمع على الصعيد العالمي فمن الطبيعي أن يكون حجم الوصول إلى الزبناء في المغرب أيضا أضعف (يقاس بمعدل مبلغ القرض القائم كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام للفرد).



زيادة على ذلك، فإن منهجية التسليف الغالبة في تعاملات الأمانة هي التسليف الجماعي، خاصة في المناطق الحضرية. من المهم جدا استحضار أن واحدا من الشروط التي يجب أن تتوفر في الجماعة التي تتقدم بطلب قرض هي التواجد القبلي في السوق.

فسياسة الأمانة صارمة في هذا المجال؛ إذ وحدها الشركات الصغرى التي يبلغ عمرها سنة واحدة على الأقل يحق لها الاستفادة من القرض الجماعي الأول.

شرعت الأمانة في إجراء تغييرات في طريقة تسليفها التضامني من أجل الاستجابة بشكل أفضل لحاجيات الزبناء، كما بدأت في تقديم مخططات للأداء وسياسات تشكيل الجماعات أكثر مرونة.

وتحسن أداء مستخدمي ومسؤولي القروض بشكل لافت بين سنة 2000 ويونيو/حزيران 2003، مما يدل على فعالية استخدام الطاقة الزائدة وعلى الأرباح الناتجة عن فعالية مسؤولي القروض بازدياد تجربتهم.

وسينتج عن فترة التوسيع المبرمجة لسنتي 2003 – 2004 تراجع مؤقت في الإنتاجية الإجمالية، مما يشير إلى إنتاجية مسؤولي القروض في الأمانة وإلى فعالية عمليات المؤسسة. عامة، يبلغ معدل المقترضين النشطين لدى مؤسسات التمويل الأصغر في العالم 284 مقترضا لكل مسؤول (نشرة التمويل الأصغر، عدد رقم 9، يوليو 2003).



هذا المعدل لا يمكن تحليله دون الاستعانة بمعلومات حول موقع مؤسسة التمويل الأصغر ونسبة الكثافة السكانية وعدد الفروع والبنية التحتية، لهذا علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الموقع الحضري وجميع المرافق في كل من الرباط ومناطق عمل الأمانة.

الوصول إلى الزبناء

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	المؤشر
160084	101568	78114	61260	37195	20310	8335	1495	العدد الإجمالي للقروض
%58	%30	%28	%65	%83	%144	%455		نسبة نمو الزبناء النشطين
%60	%61	%60	%58	%55	%54	%50	%14	نسبة النساء المقترضات
160084	101568	78114	61260	37195	20310	8335	1495	العدد الإجمالي للقروض
160084	101568	78114	61260	37195	20310	8335	1495	القروض الجماعية - الحضرية
14792	0	0	0	0	0	0	0	القروض الجماعية - القروية
1856	0	0	0	0	0	0	0	القروض الفردية - الحضرية
%91	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	% الحضرية
%9	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	% القروية
406.955	247.799	153.965	108.136	65.147	30.050	11.992	3.136	الحقبة - الإجمالي (1000 درهم)
375.038	247.799	153.965	108.136	65.147	30.050	11.992	3.136	حقبة القروض الجماعية - الحضرية (1000 درهم)
369.10	0	0	0	0	0	0	0	حقبة القروض الجماعية - القروية
13.007	0	0	0	0	0	0	0	حقبة القروض الفردية - الحضرية
2542	2440	1971	1765	1751	1480	1439	2.098	متوسط مبلغ القرض لكل مقترض (درهم مغربي)
160084	101568	78114	61260	37195	20310	8335	1495	العدد الإجمالي للقروض
%52	%49	%48	%48	%49	%47	%39	%16	النسبة المئوية المخصصة لقطاع التجارة
%33	%38	%39	%39	%38	%41	%49	%72	النسبة المئوية المخصصة للحرف
%14	%13	%13	%13	%13	%12	%12	%12	النسبة المئوية المخصصة للفلاحة
16885	25675	21337	18925	10474	10387	6417	2460	تكاليف التشغيل (1000 درهم مغربي*)
696	378	285	283	199	130	85	19	المستخدمون
113	67	65	60	54	23	17	3	مستخدمو المقر
572	311	220	223	145	107	68	16	وكلاء ميدانيين
280	327	357	267	292	224	115	86	عدد المقترضين النشطين لكل وكيل قرض
11,18	10,95	10,92	10,28					I يورو = X X درهم مغربي
%1,20	%1,20	%2,10	%0,60					التضخم

المصدر: صندوق النقد الدولي FMI/oanda.com

الاستدامة المالية

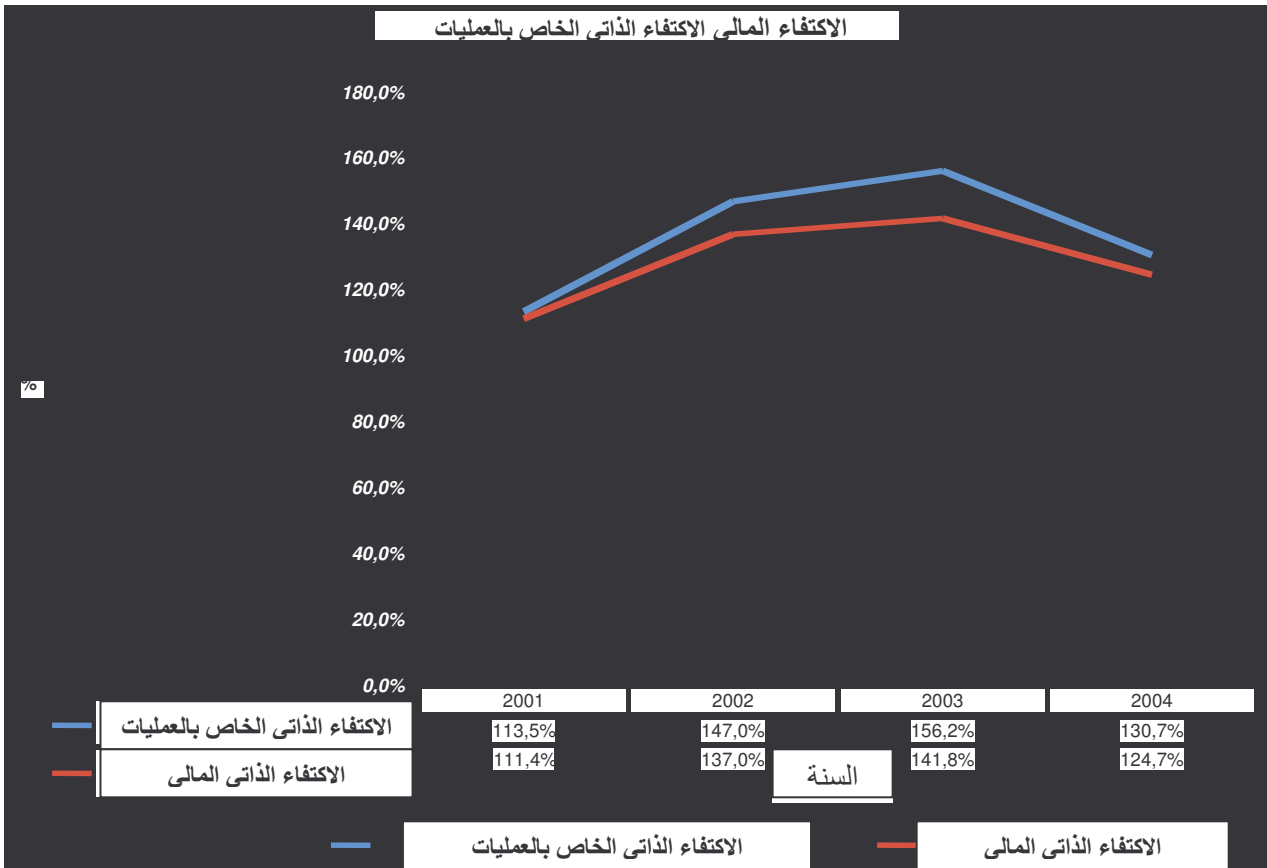
تشير المؤشرات الخاصة بقابلية الحياة المالية إلى قدرة الأمانة على الاستمرار في تغطية تكاليفها بالاكتفاء بدخلها المحقق. وحتى تتمكن مؤسسة للادخار والسلف من ضمان الاستمرارية المالية، لا يمكنها الاعتماد دائما على تمويل المتبرعين لدعم عملياتها.

الاكتفاء الذاتي المالي الخاص بالعمليات

تمكنت الأمانة من تحقيق التوازن في ميزانيتها. فمعامل الاكتفاء الذاتي المالي يعادل معامل الاكتفاء الذاتي الخاص بالعمليات، الذي تم ضبطه باستعمال الفوائد المسددة عن القروض التسهيلية والمعونات النوعية.

ويتعين على الأمانة التخطيط لذلك على الأمد الطويل وذلك بضبط جميع قروضها لتتناسب أسعار السوق، وبالتالي التمكن من تسديد كل تكاليفها بنفسها دون الحاجة إلى المنح الخارجية. ويمكن لأداءات الأمانة (بين 111% و 114% خلال الخمس سنوات الماضية) أن تضمن استمرارية المؤسسة على المدى الطويل في توفير خدماتها المالية التي تنعكس عليها الحاجة المستمرة إلى التمويلات الخارجية.

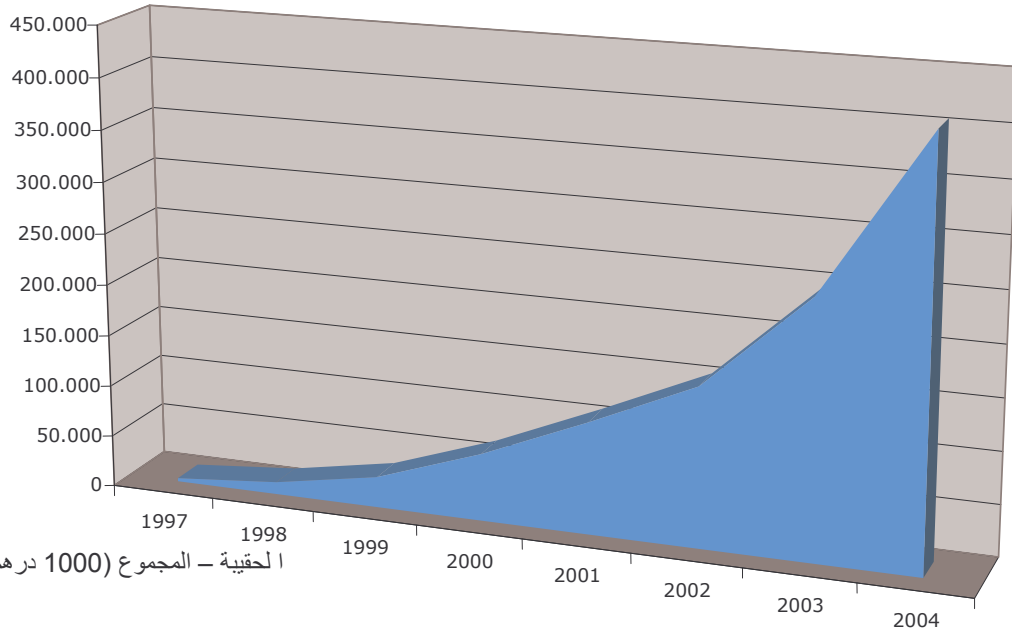
لم يكن من الممكن تصور تحليل المؤشر في دراسة الحالة هذه خارج السياق القانوني الوطني المغربي: كل مؤسسات التمويل الأصغر التي تعمل في البلاد مطالبة بتحقيق الاستمرارية المالية الفعلية والحقيقية خلال الخمس سنوات الأولى من نشاطها.



الحقبة الجارية – القروض الجارية

تكشف أداءات الأمانة عن اتجاه واضح نحو رفع العدد الإجمالي للقروض الممنوحة لكن مع التخفيض في نفس الوقت من نسبة القروض الجارية (% أقل من 30 يوم). وفي الوقت الذي تستمر فيه نسبة ارتفاع عدد المقترضين النشطين الجدد في الزيادة (+58% سنة 2004)، بدأت الأمانة في السنة الماضية في تنويع منتجاتها (القروض الجماعية والفردية) محققة في نفس الوقت تنوعا في أصناف زبائنها (قرويون، حضريون، قروض السكن). ويتم تغطية المخاطر بالنتائج المحققة.

الحقبة – المجموع (1000 درهم مغربي)

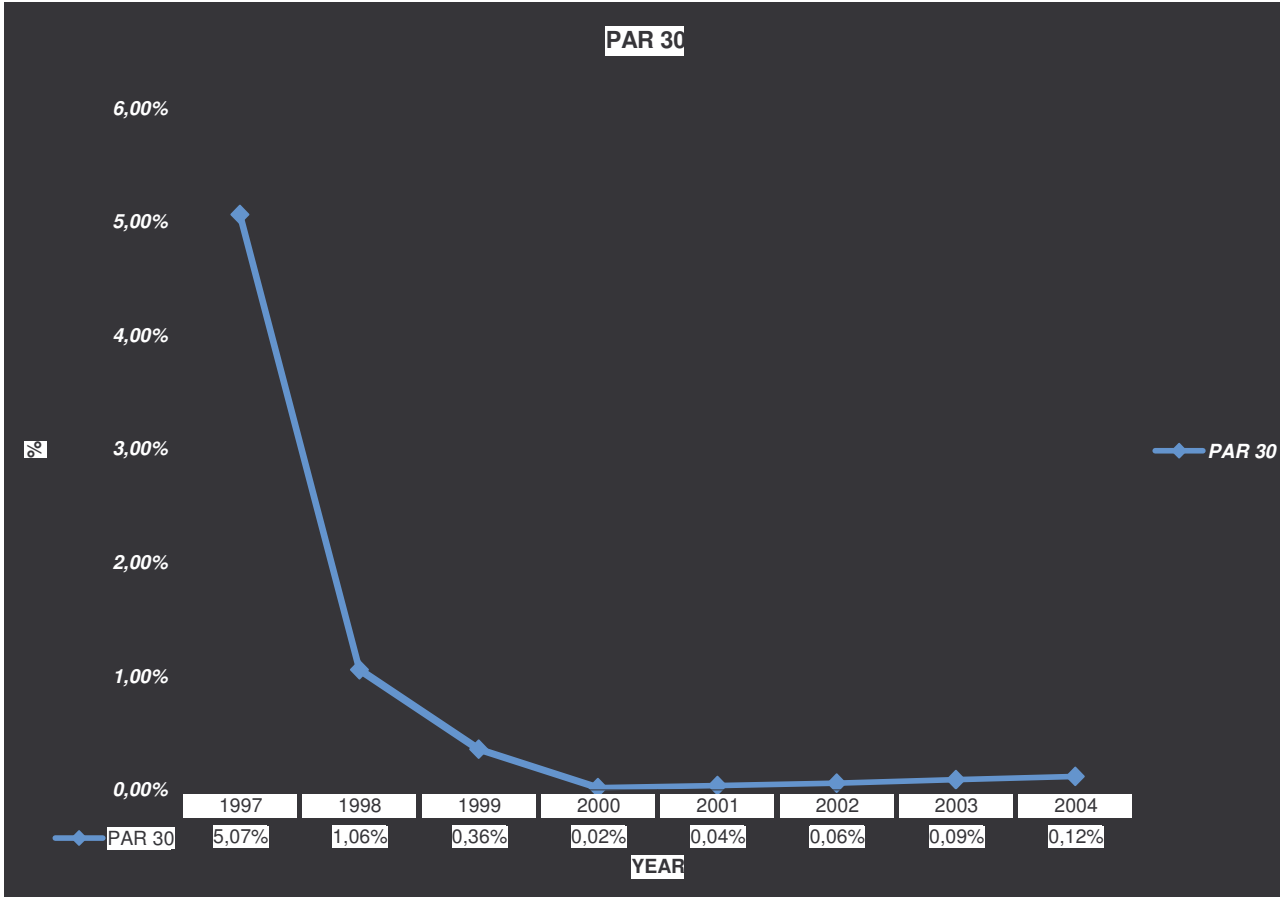


السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الحقبة – المجموع (1000 درهم مغربي)	3.136	11.992	30.050	65.147	108.136	153.965	247.799	406.955

حقيبة المخاطر (PAR)

يتكون مجمل الحقيبة من القروض الجماعية، لهذا يجب أن تظل حقيبة المخاطر محدودة. بالنسبة للأمانة، يبلغ معدل حقيبة المخاطر 30 يوما من التأخير.

وانخفضت حقيبة مخاطر الأمانة بعد السنة الأولى من نشاطها بنسبة 5.10% لتستقر تحت خط 1%. وأصبحت في السنوات الثلاث الماضية حوالي 0%، وهو ما يمكن اعتباره نتيجة جيدة قياسا بانخفاض مستوى الانحراف.



معدل خسارة القروض (المبلغ الإجمالي المقتطع / متوسط الحقيبة الجارية)

يمكن مقارنة معدل خسارة القروض عبر فترات مختلفة لاكتشاف ما إذا كانت حالات خسارة القروض، كنسبة من متوسط الحقيبة الجارية، في ارتفاع أم في انخفاض. ويمكن أيضا مقارنته مع احتياطي الخسائر المحتملة لتحديد ما إذا كان الاحتياطي كافيا وذلك بالاستناد إلى مبلغ مجمل خسائر القروض. نتائج الأمانة جيدة : فمعدل خسارة القروض منخفض جدا (بين 0,1 و 0,3% في السنوات الخمس الماضية. والمبلغ المقتطع يمثل القيمة الإجمالية للقروض التي اعتبرت قروضا غير قابلة للاسترداد وتم شطبها من كشف الميزانية خلال الفترة المدروسة. وتعكس خسائر القروض الحقيقية في كشف الميزانية فقط (وليس في حسابات الربح والخسارة) كنقص في احتياطي خسائر القروض وميزانية القروض الجارية، وذلك لترك صافي الحقيبة دون تغيير في كشف الميزانية بما أن الاحتياطي قد تم تحقيقه وصرفه.

متوسط معدل الأداء – نسبة المدفوعات المتأخرة

هذه المؤشرات مرتبطة بسابقتها. وهي تشكل النتيجة الأولى لعمليات كل مؤسسة من مؤسسات التمويل الأصغر. وتبرهن الأمانة عن أداء جيد في هذا الجانب إذ بلغ متوسط معدل السداد خلال الست سنوات الماضية نسبة 99 بالمائة، مما يؤكد النتائج المحصلة خلال تلك الفترة.

معامل النفقات الخاصة بالمستخدمين

تتجاوز النسبة المئوية لتكاليف مستخدمي الأمانة 50% دائما. ولتكاليف المستخدمين أثر بارز على مجمل تكاليف مؤسسة التمويل الأصغر. وقد تتباين القيمة من 5% إلى 35% (MBB ، نونبر 2002). ويمكن اعتبار تخفيض الناتج في المستقبل بالنسبة للمؤسسة أمرا ذا أهمية.

تكاليف التشغيل الخاصة بكل وحدة

تبين قيم المعامل حجم الأموال التي تصرفها الأمانة على المستخدمين والإدارة من أجل إدارة حقيقية قروضها. بدأت القيم في الارتفاع منذ سنة 1997 لتصل سنة 2003 نسبة 17.68%.

ويعتبر متوسط مبلغ القروض مؤشرا أحسن من الحقيقية الجارية لأنه يعطي نظرة أكثر واقعية عن حجم المعاملات خلال مدة معينة. وتدير الأمانة حقيبة كبيرة من القروض الصغرى والمتوسطة، لهذا السبب فهي ليست مرجعا عندما يتعلق الأمر بهذا المعامل مقارنة مع مؤسسة تدير عددا هائلا من القروض. ولهذا السبب يتعين كذلك أن نأخذ بعين الاعتبار المعامل التالي الخاص بتكاليف التشغيل لكل قرض.

التكلفة لكل مقترض (بالدرهم المغربي)

تعمل الأمانة سنة 1997 إلى اليوم على تخفيض التكاليف الخاصة بكل مقترض، وهذه نتيجة جيدة يمكن أن تكون لها أهمية كبرى إذا ما تمكنا من إيجاد علاقة بينها وبين القيم السابقة.

عائد الأموال الذاتية

يشكل معامل عائد الأموال الذاتية وسيلة للمساهمين في جمعية الأمانة لمعرفة قدر العائد الذي يذره استثمارهم والمخاطر الممكنة وكيف يقارن بالاستثمارات البديلة. وعلى العكس من ذلك لا يمكن استعمال هذا المعامل لمقارنة الربحية العامة بين البرامج لأن بنية رأس المال (هبات مرتبطة برأس مال المساهمين) تتباين بشكل كبير بين حالة وأخرى (بارتل و آل. 1995: رقم 1).

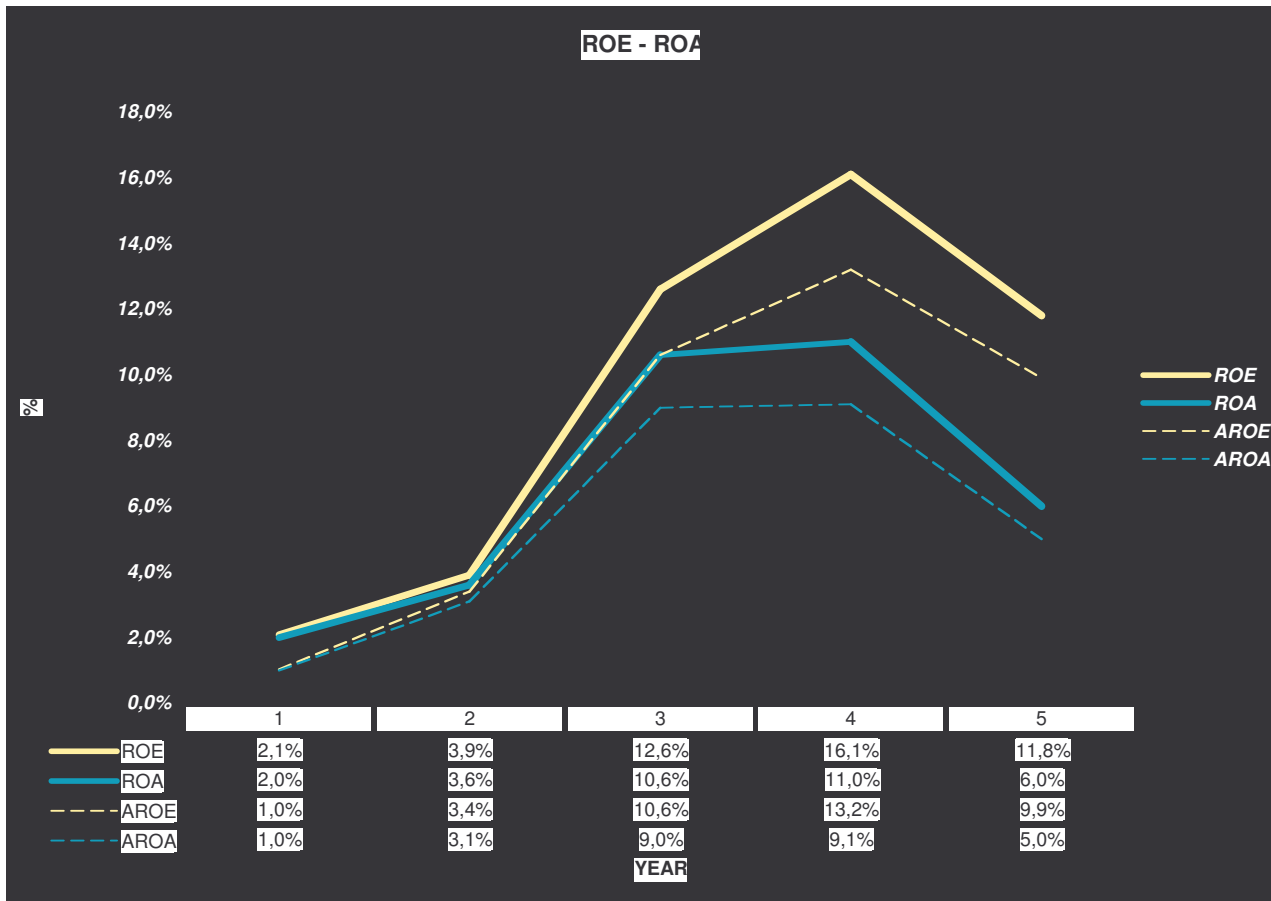
تبلغ قيمة عائد الأموال الذاتية للأمانة كما يظهر من خلال دراسة الحالة % 11.8 خلال السنة الأخيرة. وفي المتوسط، تتوفر مؤسسات التمويل الأصغر التي حققت اكتفاء ماليا في العالم على عائد يبلغ حوالي 15% فيما يبلغ عائد المؤسسات التي لم تحقق اكتفاءها الذاتي ما متوسطه 2.3%. وبالرغم من ذلك فنحن ندرك أن هذه النسب تختلف بشكل كبير بحسب القارات وبحسب نوعية المؤسسات (Micro Banking Bulletin، عدد رقم 9، يوليو 2003).

عائد الأصول

يقيس عائد الأصول للأمانة الدخل الصافي لأصول المؤسسة (ويختلف عن عائد الأموال الذاتية بكونه يقيس جميع الأموال التي استخدمت لتمويل المؤسسة - الأصول والخصوم - وليس فقط صافي الموجودات). يبقى عائد الأصول إيجابيا خلال السنوات الأخيرة غير أن المؤشر بدأ في الانخفاض بعد سنة 2004 (من 11% إلى 6%) بسبب الخيار الاستراتيجي للمؤسسة القاضي بتخفيض سعر الفائدة الخاص بالقروض الجارية.

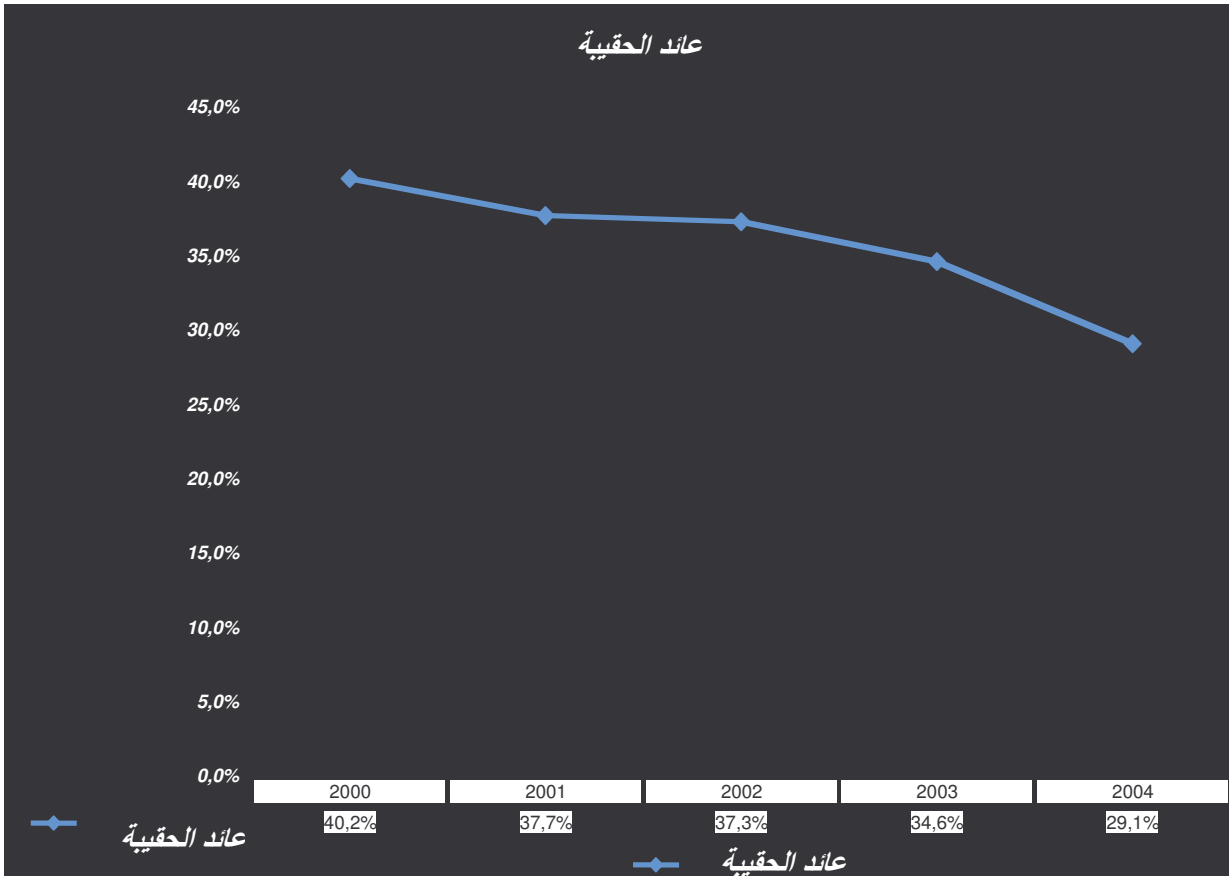
تتغير قيم الأمانة مع مرور السنوات: فمتوسط مبلغ إجمالي الأصول تستخدم بدلا عن الأصول المنتجة لأنه من الممكن أن المؤسسة يتم قياسها باعتبار أدائها المالي الإجمالي، بما في ذلك القرارات المتخذة بشراء أصول ثابتة والاستثمار في العقارات والمباني.

ويعني ذلك استخدام الأموال التي يمكن استخدامها في استثمارات أخرى مذرة للعائد أو في اقتناء السندات (ليدجير وود، 1999).



عائد الحقيقية

في نهاية سنة 2004 كان عائد الحقيقية يعادل 29.1%، وهي نسبة مرتفعة بحيث تسمح بهامش كبير بتحقيق الاستمرارية المالية. غير أن مستوى المنافسة قد يرتفع خلال الفترة المقبلة، باعتبار كذلك المستوى المرتفع لاستمرارية عمليات المؤسسة. ولهذا أي ارتفاع مفترض في التكاليف المالية بسبب الاستفادة من مصادر التمويل التجارية قد يؤثر على ربحيتها واستمراريتها. وسيكون مهما بالنسبة للمؤسسة تحسين إنتاجيتها والحفاظ على مستوى جيد للحقبة وتكاليف التشغيل التي قد ترتفع بسبب الاستثمار المرتقب في المستخدمين وفتح مكاتب جديدة. ولتأكيد النتائج الجيدة للأمانة يمكننا أن نحيل على إشارات مايكرو بانكين بولوتن التي تظهر قيم عائد الحقيقية باعتبار نطاق العمل: النسب الصحيحة بالنسبة لكبريات مؤسسات التمويل الأصغر قد تبلغ حوالي 30% (CGAP، 2002).



أسعار الفائدة

سنحاول في هذا الجزء نبين كيف تختلف استراتيجية الأمانة عن استراتيجيات مؤسسات التمويل الأصغر الأخرى. بداية، علينا أن ندرك بأن سياسة الأمانة تتمثل في عدم إخبار الزبناء بنسبة الفائدة المطبقة والسبب بسيط: فكما نعرف، وسنحاول توضيح ذلك، ثمة طرق كثيرة لحساب السعر.

غالبا ما تقترح الأمانة خطة أداء واضحة تحدد جميع الأقساط والرسوم وطرق الأداء (أنظر المثالين 1 و 2، ص 12-13). جميع المعلومات متوفرة في هذه الوثيقة: المبلغ الخام، رسم الاقتطاع (2%)، رسم الطلب، المبلغ الصافي، مبلغ القسط، إجمالي الأقساط.

يطالب القانون الوطني المغربي (قانون رقم 97/18) بتوخي قدر كبير من الشفافية في مسارات التسليف، ويتعين على جميع المستخدمين العمل في هذا الاتجاه. يلصق مخطط الأداء في سبورة الإعلانات في كل مكتب ويتم عرضه على الزبناء في الإجتماع الأول.

ومن المفيد كذلك تبين ما يلي:

- يكون القسط الأول مستحقا بعد فترة متغيرة (4 أشهر بالنسبة للقروض الفردية، أسبوعين بالنسبة للقروض الجماعية).
- رسم الاقتطاع (2%) يشكل تغطية في حالة الوفاة وخطر العجز.
- رسم الطلب يطبق على المبلغ الخام
- المبلغ الأقصى للقروض الأول بالنسبة للجماعات محدد في 4000 درهم.

الإطار رقم 1: القروض الجماعية

لاحظ مثلا القرض الجماعي التالي:

عدد العناصر المكونة للمجموعة: 5

حجم القرض: 5000 درهم (1000 درهم لكل فرد)

مدة القرض: 12 أسبوعا

أداء الأقساط: أسبوعي

عدد الأقساط: 12

سعر الفائدة: غير مطبق

يمكننا حساب القسط بتطبيق سعر الفائدة الدوري على مبلغ القرض ثم قسمة المبلغ الإجمالي على عدد الأقساط، (في هذا المثال نحدد القسط الأول في مبلغ 434 درهم عوض 437 درهم بغرض تيسير العملية) كما يلي:

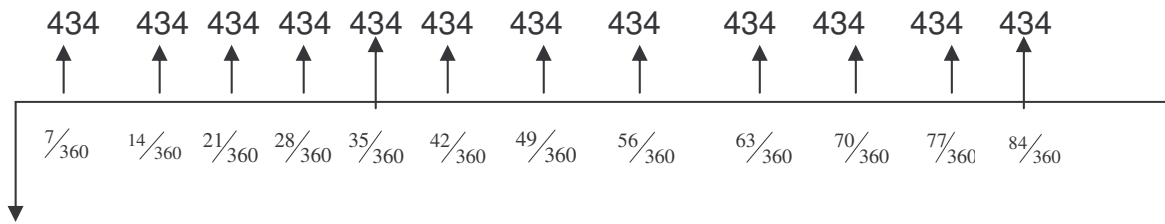
$$\frac{5000 \times (1+i)}{12} \equiv 434 \text{ مبلغ القسط الجماعي الأسبوعي}$$

$$i = 4,16\%$$

يمكن تحويل سعر الفائدة للأسابيع الإثنا عشر إلى سعر الفائدة الاسمي السنوي (يمكن أن نعتبر بأن السنة تتضمن أربع فترات مدة كل واحدة منها 12 أسبوعا):

$$(1+0,0416)^4 - 1 \equiv 17.71\%$$

والآن يتعين علينا حساب التكلفة الحقيقية للقرض، والتي تدعى سعر الفائدة الفعلي السنوي: وهو لا يساوي سعر الفائدة الاسمي (17.71%). يجب علينا تطبيق طريقة الحساب المالي: القيمة الحقيقية للقرض المدفوع يجب أن تكون مساوية لمبلغ القيم الحقيقية لجميع الأداءات الدورية.



5000

$$5000 = \frac{434}{(1+i)^{7/360}} + \frac{434}{(1+i)^{14/360}} + \frac{434}{(1+i)^{21/360}} + \frac{434}{(1+i)^{28/360}} + \frac{434}{(1+i)^{35/360}} + \frac{434}{(1+i)^{42/360}} + \frac{434}{(1+i)^{49/360}} + \frac{434}{(1+i)^{56/360}} + \frac{434}{(1+i)^{63/360}} + \frac{434}{(1+i)^{70/360}} + \frac{434}{(1+i)^{77/360}} + \frac{434}{(1+i)^{84/360}}$$

سعر الفائدة السنوي الفعلي هو سعر الخصم الذي يحقق المتساوية السابقة. يحل هذه المتساوية نحصل على:

$$\text{سعر الفائدة السنوي الفعلي} = i = 33.11\%$$

الإطار رقم 2: القروض الفردية

لاحظ على سبيل المثال القرض التالي:

حجم القرض: 10000 درهم

مدة القرض: 3 أشهر

أداء الأقساط: مرتين في الأسبوع

عدد الأقساط: 6

سعر الفائدة: غير مطبق

كما في المثال السابق يمكننا حساب القسط بتطبيق سعر الفائدة الدوري على مبلغ القرض وقسمة المبلغ الإجمالي على عدد الأداءات، (وكما في المثال السابق نحدد القسط الأول في مبلغ 1745.00 درهم عوض 1747.50 درهم بغرض تبسيط العملية).

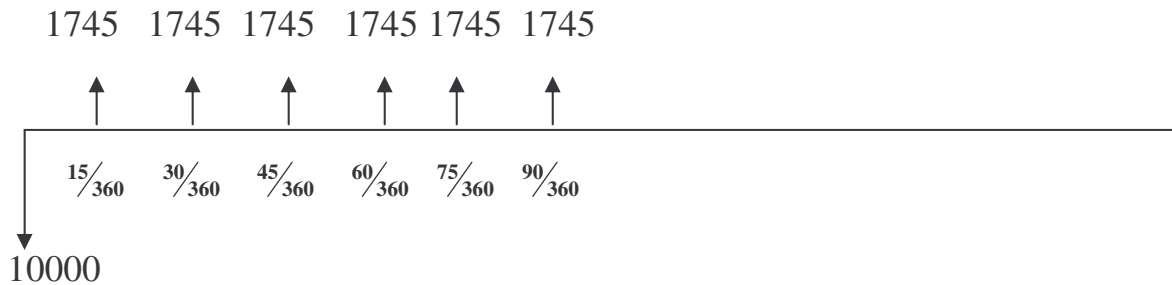
$$\frac{10000 \times (1+i)}{6} \cong 1745 \text{ مبلغ القسط نصف الأسبوعي للفرد}$$

$$i = 4,7\%$$

يمكن تحويل سعر الفائدة لثلاثة أشهر (12 أسبوعاً) إلى سعر الفائدة الاسمي السنوي المناسب (يمكن أن نعتبر بأن السنة الواحدة تتألف من أربع فترات مدة كل واحدة منها 12 أسبوعاً):

$$(1 + 0,047)^4 - 1 \cong 20,16\%$$

والآن يتعين علينا حساب التكلفة الحقيقية للقرض، أو سعر الفائدة السنوي الفعلي: هذا السعر لا يساوي سعر الفائدة الاسمي. يجب أن نطبق طريقة الحساب المالي: يجب أن تكون القيمة الحقيقية للقرض المدفوع مساوية لمبلغ القيم الحقيقية لجميع الأداءات الدورية.



$$10000 = \frac{1745}{(1+i)^{15/360}} + \frac{1745}{(1+i)^{30/360}} + \frac{1745}{(1+i)^{45/360}} + \frac{1745}{(1+i)^{60/360}} + \frac{1745}{(1+i)^{75/360}} + \frac{1745}{(1+i)^{90/360}}$$

$$\text{سعر الفائدة السنوي الفعلي} = i = 37.26\%$$

مؤشر الاعتماد على المعونات SDI

0% هي النسبة المئوية التي يجب أن يرتفع بها سعر الفائدة المطبقة على الزبناء افتراضيا من أجل تغطية تكاليف البرنامج والتخلص من الاعتماد على المعونات. لم تعمل مؤسسة التمويل الأصغر قط على تغيير عروضها من أجل رفع دخلها خلال السنوات الثمانية الأخيرة.

الاستدامة المالية

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	الوصف	المؤشر
130.7 %	156.2 %	%147	%113.5	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	دخل التشغيل/ تكاليف التشغيل	الاكتفاء الذاتي الخاص بالعمليات
124.7 %	141.8 %	%137	%111.4	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	دخل التشغيل/ المعدل/ تكاليف التشغيل المعدلة	الاكتفاء الذاتي المالي
160.085	101.568	78.114	61.260	37.195	20.310	8.355	1.495		إجمالي القروض
335	169	80	65	25	100	120	115		القروض الجارية العدد الإجمالي (30 يوما)
%0.12	%0.09	%0.06	%0.04	%0.02	%0.36	%1.06	%5.07	إجمالي مبلغ القروض القائمة مع قسط واحد غير مؤدى على الأقل (31—365 يوم)/خام الحقيقية الجارية	% حقيبة المخاطر 30 (PAR 30)
99.81 %	99.81 %	%99.84	%99.85	%99.63	%99.60	98.71 %	94.49 %		متوسط معدل الأداء
%0.12	%0.12	%0.12	%0.10	%0.27	%0.15	%1.50	%0.00	إجمالي المبلغ المؤدى (خلال مدة معينة)/ معدل الحقيقية الجارية (لنفس المدة)	معدل خسارة القروض
%0.19	%0.19	%0.16	%0.15	%0.37	%0.40	%1.29	%5.51	عدد أقساط القرض الفائتة الأجل/خام الحقيقية الجارية	معدل المتأخرات
(أنظر الإطارين 1 و 2)									سعر الفائدة الحقيقي
يتم حسابه باعتبار سعر الفائدة الاسمي ورسوم العضوية والطلب والرسوم الأخرى									

مؤشر الاعتماد على المعونات (SDI)	(SDI)	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0
تكاليف التشغيل بالدرهم		2460	6417	10387	16492	29349	34241	43565	غير مطبق
تكاليف التشغيل %									
تكلفة التشغيل لكل وحدة من الأموال الجارية بالدرهم	تكاليف التشغيل / متوسط مبلغ القروض الجارية	%1.17	%4.46	%7.02	%9.42	%16.63	%17.37	17.86 %	غير مطبق
التكلفة لكل مقترض بالدرهم	تكاليف التشغيل / متوسط عدد المقترضين النشطين	1645	770	511	443	479	438	429	غير مطبق
متوسط مبلغ القرض لكل مقترض بالدرهم		2098	1439	1480	1751	1765	1791	2440	2542
عدد المقترضين النشطين لكل وكيل قروض		86	115	224	292	267	357	327	280
معامل تكاليف المستخدمين	تكاليف المستخدمين / إجمالي التكاليف	%53.9	%58.4	%64.1	%63.5	%64.5	%62.3	%58.9	%54.4
عائد الأموال الذاتية	فوائد التشغيل / إجمالي صافي الموجودات	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	%2.1	%3.9	%12.6	%16.1	%11.8
متوسط عائد الأموال الذاتية	فوائد التشغيل / المعدلة / متوسط صافي الموجودات	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	%1.0	%3.4	%10.6	%13.2	%9.9
عائد الأصول	فوائد التشغيل / إجمالي الأصول	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	%2.0	%3.6	%10.6	%11.0	%6.0
متوسط عائد الأصول	فوائد التشغيل / المعدلة / إجمالي	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	%1.0	%3.1	%9.0	%9.1	%5.0

								الأصول	
--	--	--	--	--	--	--	--	--------	--

127.1 %	%63.0	%25.8	%9.2	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	أنظر الملاحظة 1 والتفاصيل في فصل "بنية التمويل"	الخصوم/ الموجودات الصافية
%40.2	%40.2	%40.2	%40.2	%40.2	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق		عائد الحقبة
11.18 %1.20	10.95 %1.20	10.92 %2.60	10.28 %0.60						xx = €1 درهم مغربي التضخم
المصدر: FMI/ onada.com									

بنية التمويل والإطار القانوني

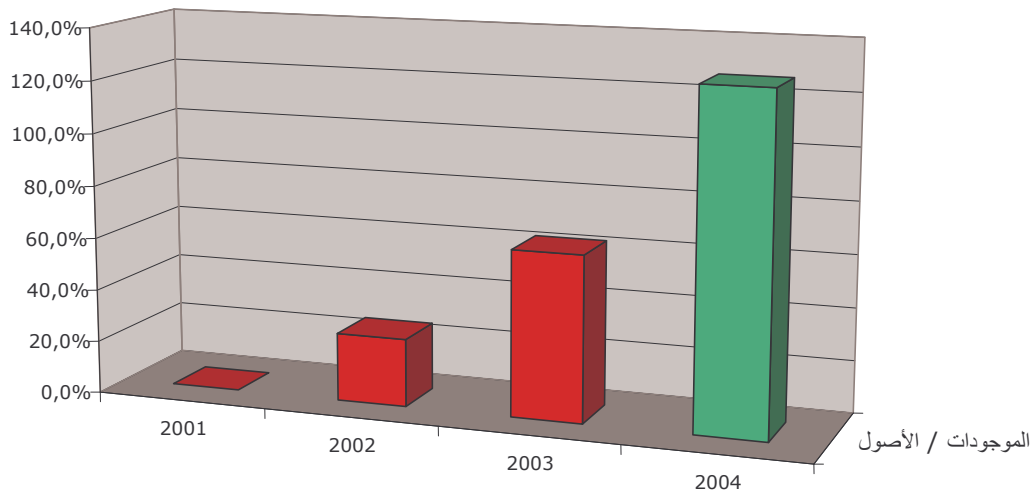
انطلق نشاط الأمانة سنة 1997 بميزانية إجمالية من الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي (USAID) وصندوق الحسن الثاني، بعد أن دخلت المؤسسة قطاع التمويل الأصغر في المغرب سنة 1996 باستراتيجيه مزدوجة:

- إنشاء مؤسسة للتمويل الأصغر تصبح فيما بعد مزودا مستديما و على مستوى واسع للقروض الصغرى.
- دعم محيط مشجع لنمو قطاع مهني للتمويل الأصغر.

بنية التمويل: 2004/12/31

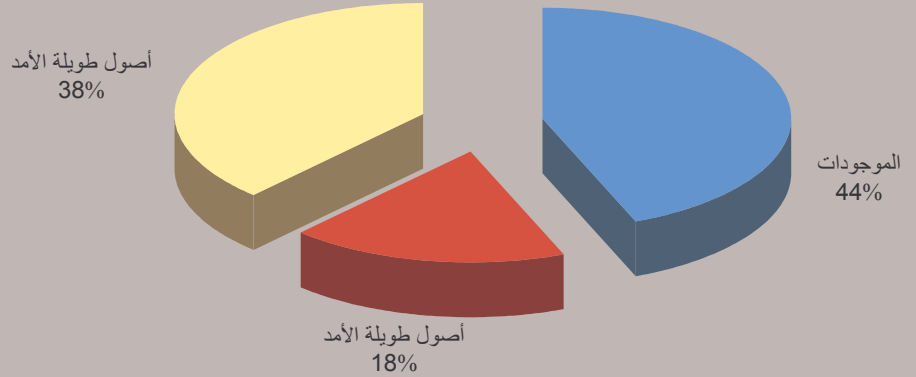
طريقة التوريد	اليورو	الدرهم المغربي	
حقيقية المخاطر > 30 يوم 33%	4.496.930	53.036.775	الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي
حقيقية المخاطر 31-180 يوم 67%	3.898.305	46.000.000	صندوق الحسن الثاني
حقيقية المخاطر 181-365 يوم 100%	88.553	1.044.929	كاف أميركا
	211.864	2.500.000	مؤسسة محمد الخامس
	269.029	3.147.543	الصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية
	124.993	1.474.913	WWB
	9.089.675	107.258.60	المجموع

تم تمويل الأمانة بهبة من الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي على شكل إعانات للودائع الإضافية وتكاليف التشغيل. وقد كانت تسهيلات السحب البنكية المحصل عليها نتيجة لهذه الودائع. وشكلت هبات الوكالة الأمريكية وصندوق الحسن الثاني نقطة الانطلاق لهذا النشاط. وخصص ثلثا المبالغ التي تبرعت بها الوكالة الأمريكية وصندوق الحسن الثاني للإعانة التقنية. واليوم نجحت الأمانة في تنويع بنية تمويلها فيما حققت سنة 2004 معامل أصول/أموال ذاتية بلغ 127%. وبحلول شهر ديسمبر/ كانون الأول، أي بعد انقضاء سنة على انتهاء المشروع النموذجي، أصبحت الأمانة مؤسسة للتمويل الأصغر مذرة للربح يتجاوز عدد زبائنها النشطين 160.000 شخص وبطاقة عمالية تتكون من 572 وكيل قرض (مجموع المستخدمين العاملين: 696)، وحقيقية جارية بحجم 407 مليون درهم مغربي (34 مليون يورو). وقد حققت الأمانة استدامة العمليات سنة 2000 والاستدامة المالية مع بداية سنة 2002.

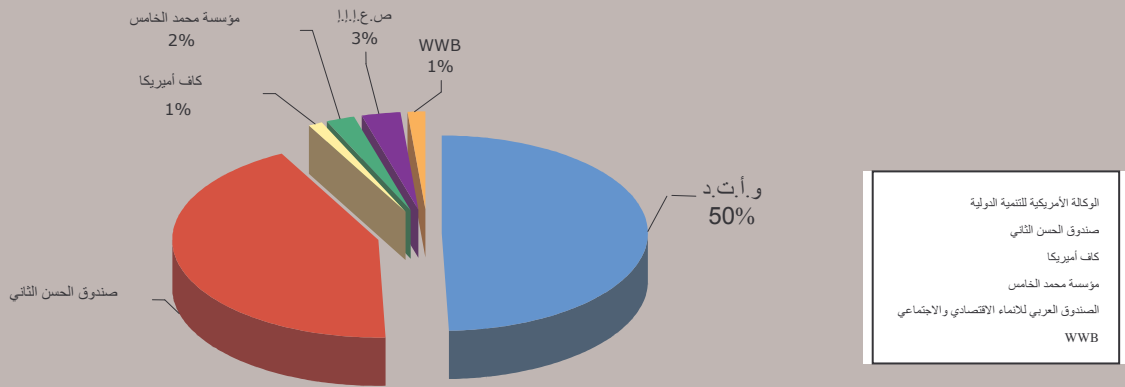


	2001	2002	2003	2004
الموجودات / الأصول	0,0%	25,8%	63,0%	127,1%

وصف بنية التمويل (2004)



بنية التمويل (31/12/2004)



تراجع معدل تكاليف التشغيل بشكل كبير خلال الفترة (سنة 2000) نظرا لضخامة اقتصادات الحجم. ويمكن للمعدل أن يرتفع بشكل ملحوظ، لكن بصفة مؤقتة خلال مرحلة التوسع السريعة في النصف الثاني من سنة 2003. ويبقى معدل التكلفة المالية منخفضا (2%) لأن الأمانة ممولة بالأساس برأس مالها. وتتوفر الأمانة على قاعدة مستقرة للربحية على المدى الطويل، رغم احتمال وقوع تراجع في إنتاجيتها خلال مرحلة التوسع، نظرا لاقتصادات الحجم ولاارتفاع متوسط حجم القرض المستخلص بمرور الوقت.

يتم تمويل الأمانة حاليا بالدرجة الأولى عن طريق مداخيلها وهبات المانحين (72% من الأصول)، غير أن المؤسسة تحاول إضافة المزيد من القروض التجارية من مصادر دولية ومحلية (23% من الأصول ممولة بقروض البنوك المحلية والقروض التي يمنحها المستثمرون الدوليون). وتعمل الأمانة على تمويل نموها بين منتصف سنة 2003 و2007 بمبلغ قدره 50 مليون أورو عن طريق القروض. ويتم مراقبة الحاجيات من السيولة عن قرب، إلا أن هذا لا يحول دون وقوع مراحل نقص السيولة كما حدث في الماضي.

سمح قانون جديد متعلق بالتمويل الأصغر سنة 1999 للمنظمات غير الحكومية بمنح خدمات التمويل الأصغر في المغرب، وطورت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إطارا للتمويل الأصغر بداية من اتفاق للتعاون الثنائي مع الحكومة المغربية من أجل إطلاق مشروع للتمويل الأصغر (وسرع هذا من وثيرة الاهتمام الرسمي بصياغة قانون لتنظيم القطاع).

وخلال سنتي 1997 و1998، أصبحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مساندا نشطا للحوار بين المشرعين الحكوميين والممارسين المحليين لنشاط التمويل الأصغر، وكان ذلك أساسيا للوصول إلى التوافق الذي يعتبر غير مسبوق في المغرب.

وأثناء صياغة القانون، أطلق صندوق الأمم المتحدة للتنمية برنامجا للمساعدة التقنية في المغرب بمبلغ قدره 1.5 مليون يورو. ومنح البرنامج خدمات المساعدة لست مؤسسات للتمويل الأصغر على مدى ثلاث سنوات (1997-2000). وهكذا فقد جاء مشروع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ليكمل دعم الوكالة الأمريكية لجهود بناء الكفاءات في ميدان الممارسات الجيدة في قطاع التمويل الأصغر. وشمل دعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تمويل ممارسي النشاط والمسؤولين الحكوميين لحضور الاجتماعات الدولية والاستفادة من الدورات التدريبية وتوفير المعلومات حول القوانين المشابهة في الدول الأخرى وتوفير خدمات الاستشارة القانونية للحكومة.

الخصائص الأساسية للقانون المغربي حول التمويل الأصغر

1. خلق نوع جديد من الجمعيات متخصصة في منح القروض الصغرى
2. تحرير مؤسسات التمويل الأصغر من أسقف أسعار الفائدة المفروضة على الأبنك والمؤسسات المالية، إلا أن وزارة المالية تحتفظ بسلطة تحديد الحدود القصوى لأسعار الفائدة لمؤسسات التمويل الأصغر.
3. سمح لمؤسسات التمويل الأصغر بتغيير الأسعار.
4. أبقى مؤسسات التمويل الأصغر من الضريبة على القيمة المضافة لمدة خمس سنوات.
5. أوجب على المنظمات غير الحكومية متعددة الأغايات التفرقة بين خدماتها المالية وغير المالية.
6. خص القروض الصغرى بالأنشطة المنتجة، أي قروض المقاولات الصغرى.
7. أوجب على برامج التمويل الأصغر أن تتمتع بالاستمرارية المالية بعد خمس سنوات.

تم تبني القانون الجديد المتعلق بالتمويل الأصغر بشكل رسمي في شهر فبراير 1999. إلا أن مسودة للقانون تم اعتمادها منذ سنة 1997 سمحت للأمانة ببدء عملياتها. ويرى البعض بأن القانون كان مبكرا لأن القطاع كان ما يزال فنيا عن التقنيين. ولأن القروض كانت تقتصر على المقاولات الصغرى، فقد كان هنالك خوف من أن يتسبب القانون في عرقلة خطوات التجديد، كتوزيع المنتج بناء على الطلب. كانت هذه انشغالات معقولة، لكن نظرا لكون القانون شرع التمويل الأصغر فقد خلق الظروف المواتية لموفري القروض الصغرى الدائمين من أجل بدء عملياتهم في المغرب. وأدى ذلك إلى دخول عدد من المنظمات الجديدة السوق الوطنية ومن بينها اثنتين من أهم الفاعلين في السوق المغربية اليوم وهما مؤسسة التنمية المحلية والشراكة (FONDEP) ومؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى، وهي مؤسسة ذات نفع عام تابعة لأحد الأبنك الحكومية. ولا عجب أن نمت متطلبات القطاع خارج معالم قانون سنة 1999. واستجابة للضغوط التي فرضها هذا القطاع المتنامي، تم تعديل القانون سنة 2003 للسماح بالقروض الصغرى المعدة للسكن، بما في ذلك أشغال تحسين المساكن كتزويدها بالماء والكهرباء والتجهيزات. هذه التعديلات كانت نتيجة للحوار المتجدد بين جماعة مانحي القروض والحكومة، وهي عملية دعمتها مرة أخرى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بشكل كبير (CGAP, Donor Good Practices n. 11, April 2003).

معيار المقارنة

يتوفر المغرب اليوم على واحد من أهم قطاعات التمويل الأصغر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد التحق المستثمرون الخواص بالمانحين الدوليين والمؤسسات المحلية التي مولت مؤسسات التمويل الأصغر في البداية.

يتكون القطاع من 12 جمعية مرخصة تسيطر أكبر ثلاث جمعيات منها (الأمانة و زاكورا ومؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى) على 85 بالمائة من السوق. ورغم أن هذه المؤسسات الثلاث تشترك في هذه الحصة الكبيرة من السوق إلا أن عددا من الجمعيات الصغرى تنشط على الصعيدين المحلي والجهوي. وبلغ العدد الإجمالي للزبناء 450 ألف زبون (80 بالمائة منهم من النساء)، فيما بلغت القيمة الإجمالية لحافطة القروض 90 مليون دولار أمريكي سنة 2004.

مؤسسة زاكورا

الأمانة

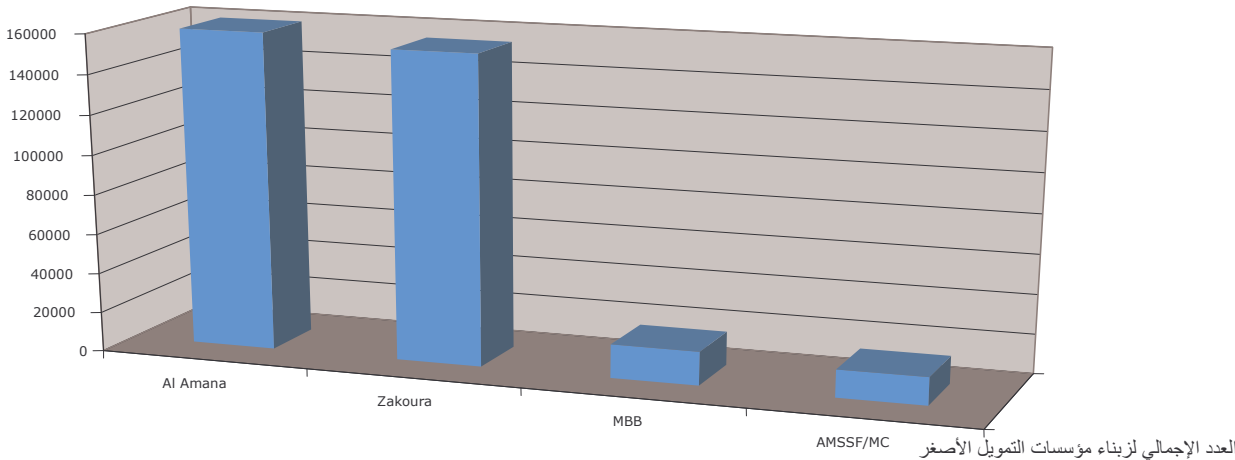
مؤسسة التنمية المحلية والشراكة

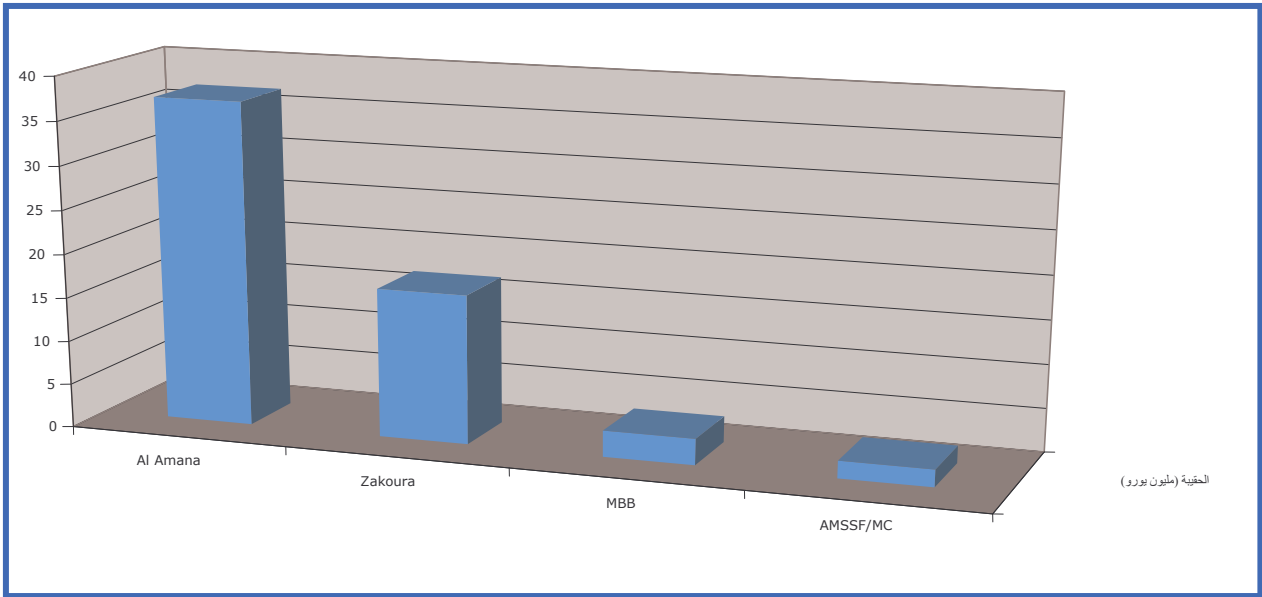
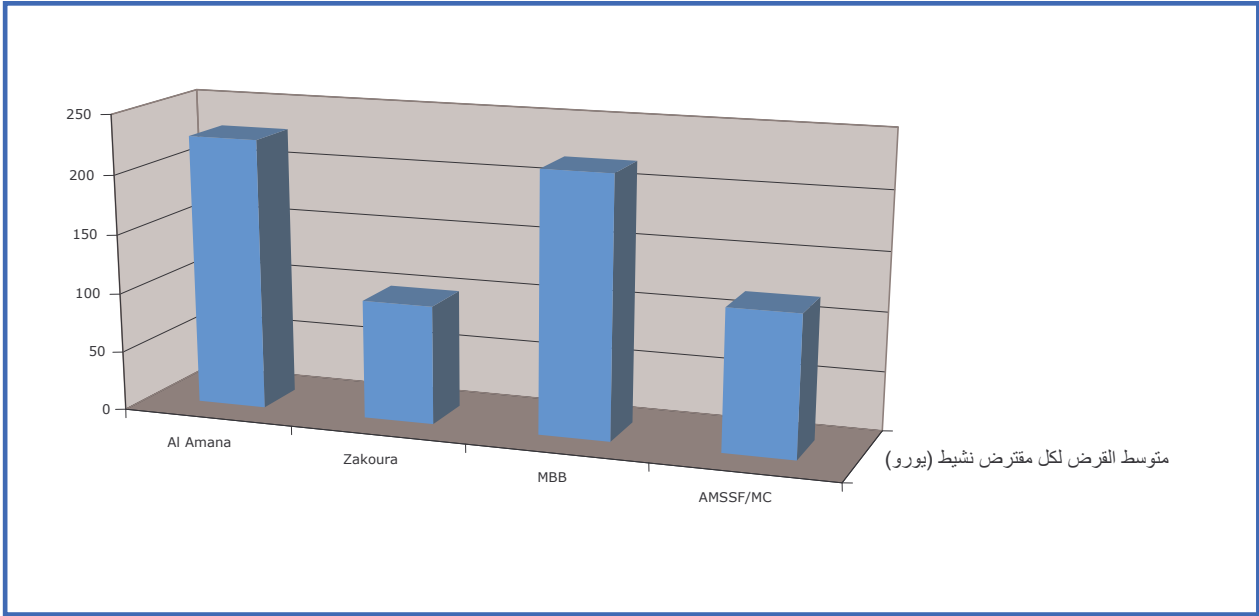
مؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى

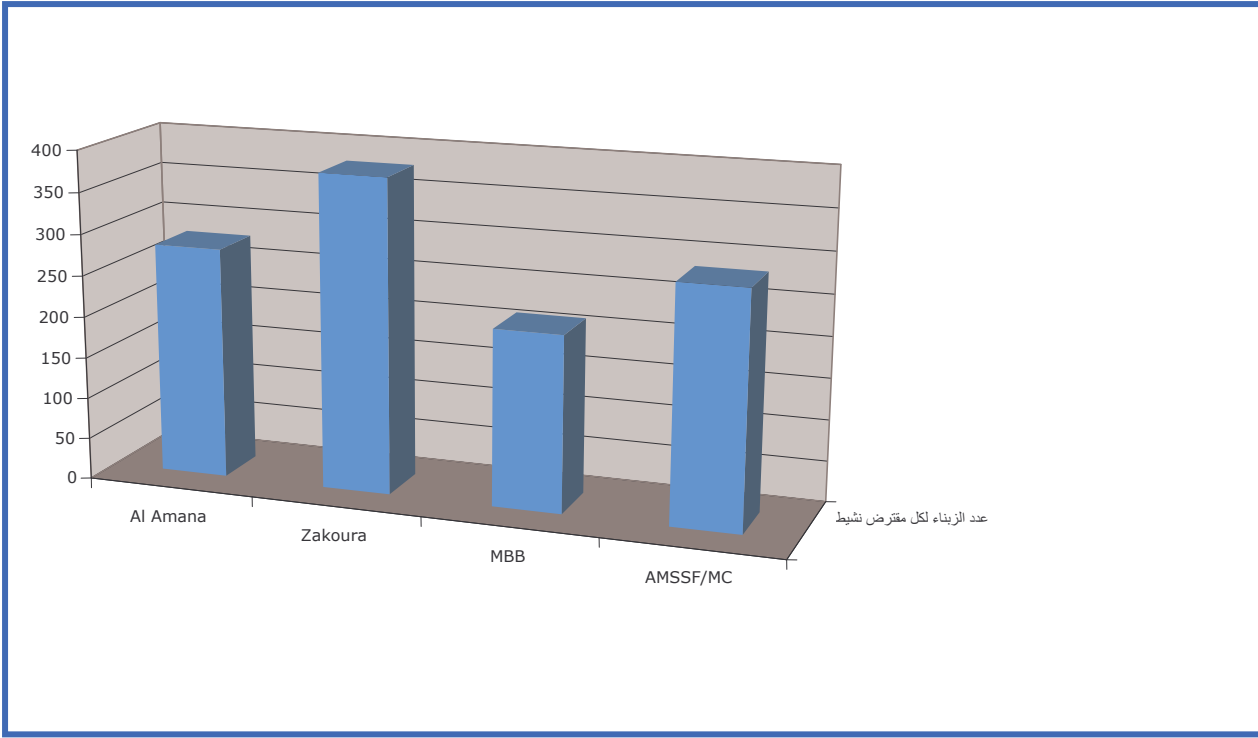
تخدم أصغر مؤسسات التمويل الأصغر بشكل أكبر الزبناء القرويون الأكثر فقرا. وحدها مؤسسة زاكورا، وهي مؤسسة مغربية مستقلة للتمويل الأصغر نافست جمعية الأمانة من حيث النتائج.

ومن حيث المقارنة، فأهم الملاحظات هي:

العدد الإجمالي لزبناء مؤسسات التمويل الأصغر / متوسط القرض لكل مقترض نشيط / حقيبة قروض مؤسسة التمويل الأصغر / عدد المقترضين النشطين لكل وكيل قروض.







أعطيت لوزارة المالية حالياً صلاحية تنظيم قطاع التمويل الأصغر وتوزيع مبلغ 8 ملايين يورو الخاصة بصندوق الحسن الثاني، هذا المرفق الذي أنشأته الحكومة للرفع من رأسمال التسليف لدى شركات التمويل الأصغر الموجودة في المغرب. ثمة مسألة أخرى وهي الحاجة المستمرة لتشجيع مقاربة لتوفير الخدمات المالية للفقراء تأخذ السوق أكثر بعين الاعتبار حتى يتسنى لمؤسسات التمويل الأصغر التي تطمح إلى مساعدة الفقراء أن تحقق ذلك على المدى الطويل في استقلال تام عن المساعدات الحكومية وإعانات المالكين وحتى يتم توفير سلسلة أكبر من الخدمات المالية للفقراء.

الإستراتيجية والآفاق

تمت صياغة إستراتيجية الأمانة وآفاقها حتى يتسنى لها الاستجابة لفلسفة ومهمة المؤسسة ولضمان الاستمرارية في قطاع التمويل الأصغر يزداد تنافسية يوماً عن يوم. وتتمثل مهمة الأمانة في المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد والاندماج الاجتماعي لشرائح المجتمع المهمشة. وترتبط فلسفة الجمعية بالدور الجوهري الذي تسعى الأمانة للعبه من أجل توسيع خدماتها المالية لتشمل الطبقات المهمشة بسبب ضعف مواردها، وحتى يكون لها تأثير ملحوظ في تحسين ظروف عيش هذه الطبقات. سطرت الأمانة لسنة 2009 هدفاً يتمثل في لعب دور أساسي في ضمان التنمية والاندماج الاقتصادي والاجتماعي. ولتحقيق هذا الهدف تنوي الأمانة خدمة نصف مليون زبون في المناطق الحضرية والقروية بحلول سنة 2009، وتوفير سلسلة أوسع من الخدمات والمنتجات المالية من أجل الاستجابة لحاجيات شرائح المجتمع الأكثر حرماناً. وسيكون على الأمانة مواجهة تحديات تعبئة مدخراتها والمزيد من القروض التجارية وضمن الولوج لخدمات الادخار والتحويل والتأمين والمنتجات الأخرى.

وتتوقع الأمانة توفير خدمات التمويل الأصغر لـ 650 ألف زبون بحلول سنة 2009. ويعطي توزيع هذا العدد 300 ألف قرض جماعي لسكان المناطق الحضرية و200 ألف قرض لسكان المناطق القروية و70 ألف قرض فردي و50 ألف قرض للسكن و10 آلاف من القروض الأخرى (الكهربة القروية، إنشاء المقاولات، إلخ).

مظهر آخر من مظاهر إستراتيجية الأمانة هو رغبتها في تنويع حقيبة منتجاتها، إذ تنوي الجمعية تخفيض حصة القروض الجماعية من 90% سنة 2004 إلى 38% سنة 2009، كما تنوي الرفع من نسبة

القروض الفردية من 1% إلى 26% ونسبة القروض القروية من 9% إلى 22% ونسبة قروض السكن من 0.9% إلى 14% خلال الفترة الممتدة بين 2004 و2009.

ويمكن تلخيص المظاهر الأخرى لإستراتيجية الأمانة في النقاط التالية:

- رفع متوسط القروض المالية من 250 دولار إلى 500 دولار (40% من الناتج الداخلي الخام)،
- تخفيض تكاليف العمليات،
- تحديد حاجيات الزبناء التي لم يتم الاستجابة لها بعد (التوفير، التأمين الأصغر، التحويلات المالية)،
- تطوير الخدمات غير المالية،
- رفع ديون الأمانة لمبلغ 300 مليون دولار (مضاعفة القيمة الحالية سبع مرات)،
- تحقيق فائض سنوي على رأس المال المالكين بنسبة 10 إلى 20% لتمويل نمو الجمعية
- مضاعفة قيمة حقيبة القروض أربع مرات (من 45 مليون دولار سنة 2004 إلى 400 مليون دولار سنة 2009)،
- مضاعفة الموارد البشرية ب 2.5 مرات (696 سنة 2004 إلى 1600 سنة 2009)،
- رفع عدد الوكالات المحلية من 260 إلى 640 وكالة.

الآثار على الزبناء

أظهرت استجابات الجودة التي أجرتها الأمانة مع زبنائها وعددها 48 استجابا بأن الزبناء القدماء يكسبون 2030 درهم مغربي في المتوسط بعد ثلاث سنوات من التشغيل، فيما لا يكسب الزبناء الجدد سوى 1658 درهم في المتوسط. ويعطي هذا ارتفاعا بنسبة 22% من درجة مداخل الزبناء. وتحصل النساء على نتائج أفضل ويعتبر تأثير مداخلها أكثر أهمية رغم أنهن يكسبن أقل من الرجال من أنشطتهن المالية. ويقدر عدد فرص العمل التي خلقت ب 11070 سنة 2003 و 15547 سنة 2004. وتبلغ نسبة الارتفاع في خلق فرص العمل 69% (من 0.26 إلى 0.46 فرصة عمل لكل زبون). كما كان لبرامج الأمانة تأثير إيجابي على تدرس الأطفال (84% من أبناء الزبناء في سن التمدريس بالنسبة للمستفيدين القدماء مقابل 76% للجدد). وكشفت الاستجابات أيضا أن الاشتراك في برنامج الأمانة ساهم في تقليص الأنشطة غير الرسمية وتنمية أنشطة النساء وجعلها خارجية وتقوية اندماجهن وتنميتهن واستقلالتهن واحترامهن لدواتهن).

بعض النماذج الناجحة

1. نورة العروسي من فاس: حصلت نورة على القرض الأول من الأمانة. كانت فيما قبل تصنع الزرابي التقليدية للوسطاء. بعد توصلها بالقرض، شكلت رأسمالا أوليا، وهي اليوم تبيع زرابيها المصنوعة في البيت لزبنائها مباشرة. وتنوي نورة طلب قروض جديدة لشراء المواد الأولية وتوسيع أنشطتها.
2. محمد بن إيشو من وجدة: حصل محمد على القرض الخامس من الأمانة. والهدف الأساسي الذي جعله يطلب 200 دولار هو تحسين ظروف استقبال زبنائه. يعمل محمد على صناعة الملابس التقليدية للرجال والنساء. استخدم قرضه الثاني لشراء المواد الأولية وارتفع دخله من 60 إلى 100 دولار في الأسبوع. وينوي محمد طلب قرض ثالث لتشغيل مساعد له واقتناء آلة جديدة ومتينة.
3. فاطمة البرج من الرباط: تتوفر فاطمة على دكان صغير لبيع الحلويات والسجائر في بيتها. تمكنت بواسطة قرض مبلغه 200 دولار من تزويد دكانها بما يلزمه من البضائع فجلبت بذلك زبناء جدد وحافظت على القدماء منهم. ارتفعت مداخلها ضعفين خلال سنتين.

المراجع

الأمانة، ميزانية سنة 2005، دجنبر 2004
الأمانة، الحالة المالية، دجنبر 2004
الأمانة، تقرير المحاسبين المستقلين للميزانية المقفلة في 31 دجنبر 2004، دجنبر 2004
الأمانة، تقرير الأنشطة، الدورة الأولى لسنة 2004، غشت 2004
الأمانة، إستراتيجية الأمانة 2005-2009، دجنبر 2004
بلانيت فاينانس، تقييم أثر التمويل الأصغر في المغرب، دراسة IKM (الأثر، المعرفة، السوق)، فبراير 2005.

BSM – FINANZWESSEN - *Monitoring System for Saving and credit Operations, Inter Cooperation*, February 2005.

Blain Stephens - *Benchmarking Arab Microfinance, in "The Microfinance Information Exchange"*, December 2003.

CGAP - *Focus on Financial transparency: building the infrastructure for a Microfinance Industry*, 2005.

CGAP by Monique Cohen - *Donor Good Practices, Vision and Consistency: USAID Support of Al Amana and the Law on Microfinance in Morocco*, April 2003.

CGAP - *Microcredit Interest Rates*, November 2002.

Micro Banking Bulletin, *Issue No. 9*, July 2003.

Planet Rating - *Al Amana - Maroc*, February 2005.

Rosenberg Richard and Others – *Disclosure Guidelines for financial reporting by MFI*, July 2003.

Schreiner Mark - *Aspects of Outreach: A Framework for Discussion of the Social Benefits of Microfinance, Journal of International Development*, June 1999.

UNCDF, *Microfinance in the Arab States*, September 2004.

UNDP – *Microfinance Assessment Report for Morocco*, Mach 1997.

World Bank by Dominique van de Walle - *Do Services and Transfers Reach Morocco's Poor? Evidence from Poverty and Spending Maps, World Bank Policy Research*, January 2005.